الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٩١
الخميس، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الخمسين

(ب) التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض (A/50/559/Add.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): فيما يلي نص مشروع القرار الموصى به من قبل لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٠ من تقريرها الثاني:

"إن الجمعية العامة،

"وقد نظرت في التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض وفي التوصية الواردة فيه،

"توافق على التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض."

ونبت الآن في مشروع القرار الموصى به من قبل لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٠ من تقريرها الثاني (A/50/559/Add.1).

وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار بلا تصويت. فهل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل الشيء نفسه؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤/٥٠ باء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وهكذا نختتم المرحلة الأولى من نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-87025
9587025

مذكرة من الأمين العام (A/50/728)
مشروع قرار (A/50/728)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية اختتمت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر مناقشة مسألة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب.

وأمام الجمعية الآن مذكرة من الأمين العام عممت في الوثيقة A/50/728 التي تتضمن مشروع قرار بعنوان "برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها".

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار.

فهل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٠/٨١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل مواقفهم من القرار المتخذ الآن. وأذكر الوفود بأن تعليل التصويت أو الموقف يقتصر على ١٠ دقائق وبأنه ينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد بيس (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ تنضم مالطة الى توافق الآراء على "المشروع النهائي لبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها" تود أن تبين أنها عند تنفيذ هذا البرنامج تؤكد مجددا وتقر مسؤوليات وحقوق وواجبات الآباء والأوصياء الشرعيين في مجال تقديم التوجيه والإرشاد الملائمين للطفل بطريقة تتمشى مع تطور قدراته لدى ممارسته للحقوق المعترف له بها في اتفاقية حقوق الطفل.

ويود وفد مالطة كذلك أن يبين أنه يحتفظ بموقفه من استخدام مصطلح "الصحة الإنجابية" الذي ورد في أجزاء مختلفة من برنامج العمل، ومن الخدمات والاحتياجات المتصلة بها. والتفسير الذي قدمته مالطة يتمشى مع التشريعات الوطنية التي تعتبر التخلص من الحمل بالإجهاض المحرض عملا غير قانوني.

ثم إن مالطة تعيد تأكيد تحفظاتها عن برنامج العمل الذي وضعه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان بيجين ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، وذلك على النحو الوارد في تقارير هذه المؤتمرات.

ويود وفدي أن يتجلى هذا الموقف في سجلات هذه الجلسة وفي التقرير النهائي.

السيد حميدة (الجماهيرية العربية الليبية): إن بلادي وقد شاركت في توافق الرأي حول برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها يود أن يبدي تحفظه عن الفقرات ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ التي تشير الى تقديم وتوفير الخدمات الصحية في مجال الصحة الجنسية للمراهقين، وهي خدمات نرى أن تقديمها يجب أن يتم برعاية الوالدين واشرافهما كما تم الاتفاق عليه في المؤتمرات الدولية السابقة.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بعد انضمام وفد حكومة جمهورية الأرجنتين الى توافق الآراء على الوثيقة التي اعتمدناها لتونا يود أن يبين ما يلي من الايضاحات والتحفظات:

أولا، لا يمكن لجمهورية الأرجنتين أن تقبل بإدخال الإجهاض ضمن مفهوم الصحة الإنجابية باعتباره خدمة أو باعتباره طريقة للحد من الخصوبة. وينطبق هذا التحفظ المستند الى الحق في الحياة، على جميع الإشارات التي تعكس طريقة التفكير هذه.

وثانيا، لدى جمهورية الأرجنتين تحفظات عن الإشارة في الوثيقة الى توفير خدمات الصحة الإنجابية للشباب، لأن هذه الإشارة تتجاهل مبدأ المسؤولية الأولية للآباء.

السيد داغاني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسجل تحفظات وفد جمهورية ايران الاسلامية كما يلي:

قرر وفد بلدي أن ينضم الى توافق الآراء في اعتماد برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. إلا أننا نعتقد أن التعليم في مجال الجنس، بالإضافة الى المعلومات والخدمات التي تتاح للمراهقين في هذا الصدد، كما أشير إليه في الفقرات ٨ (ز) و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من برنامج العمل، لا تؤتى نتائجها إلا إذا كانت المواد

ملائمة وكان هذا التعليم يقدمه الوالدان ويهدف الى منع الانحراف الأخلاقي والأمراض الفسيولوجية.

الآنسة وهبي (السودان): لقد انضم السودان الى توافق الآراء في مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها إيمانا منه بأهمية الدور المنوط بالشباب. ولكن وفد السودان يرى أن توافق الآراء الحقيقي الذي يجعل هذا البرنامج قابلا للتطبيق هو أن يشتمل على كل اهتمامات الدول بمختلف مشاربها وأديانها وثقافاتها وعاداتها وتقاليدها، كما يراعي اختلاف تركيبة المجتمعات.

ويعتقد وفد بلدي أن هذا البرنامج يشتمل على العديد من الإيجابيات التي من شأنها النهوض بالشباب في المجتمعات ليكونوا فاعلين ومؤثرين في مجتمعاتهم. إلا أنه في نفس الوقت يتجاهل بعض المجتمعات ولا يضع قيمها وتقاليدها في الاعتبار. لذا، فإن السودان يسجل تحفظه عن الفقرات ٨ (ز) و ٤٩ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨. ويأتي تحفظ السودان عن هذه الفقرات لأنه يفهمها في إطار مراعاة واحترام المعتقدات والقيم في المجتمعات المختلفة. ويود وفد بلدي أن يتم تسجيل هذا التحفظ رسميا.

السيد حمدان (لبنان): إن وفد لبنان، بانضمامه الى توافق الآراء بشأن هذا القرار، إنما فعل ذلك لأننا نعتبر أن موضوع تطوير وتشجيع الشباب من الأمور الحيوية للتنمية في كل مجتمع من مجتمعاتنا. سوى أننا نود أن نسجل أيضا أن لبنان يتحفظ عما ورد في بعض فقرات هذا القرار، لا سيما الفقرات ٨ (ز) و ٤٩ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ بالنسبة للصحة الجنسية للمراهقين وأيضا بالنسبة للصحة الإنجابية. ونعتبر أن أي نشاط في هذا الصدد يجب أن يتم بإشراف الوالدين وبرعايتهما.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا الآن الى آخر متكلم في تعليل المواقف.

بهذا نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠٥ من جدول الأعمال.

البند ٤٦ من جدول الأعمال.

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

(أ) تقرير الأمين العام (A/50/408)

(ب) مشروع قرار (A/50/L.57)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اسبانيا ليعرض مشروع القرار A/50/L.57.

السيد مارتينيز سالازار (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بناء على المبادرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي قبل ثلاث سنوات والتي أسفرت عن اتخاذ القرارين ٧/٤٨ و ٢١٥/٤٩ دون تصويت، أتشرف بأن أعرض مشروع القرار A/50/L.57 باسم الدول الـ ٥٨ التالية المقدمة له: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، توغو، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السويد، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، لختنشتاين، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وأود أن أشكر بحرارة كل الوفود التي أيدت مشروع القرار وأسهمت إسهاما بناء في صياغته، وأعضاء الأمانة العامة، وبخاصة إدارة الشؤون السياسية.

ويقدم المقدمون مشروع قرار عن هذا البند مرة أخرى هذا العام لأن اعتماده يزداد أهمية الآن، في الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها.

والاتحاد الأوروبي على وعي تام بالمأساة البشرية التي تسبب فيها الاستخدام العشوائي لأسلحة معينة، وبخاصة ما يقرب من ١٠٠ مليون لغم بري في أكثر من ٦٠ بلدا في العالم. إن عواقبها الوخيمة على السكان المدنيين وآثارها المدمرة على آفاق التنمية والانعاش الاقتصادي في المناطق المصابة تجعلنا نتخذ هذا الإجراء الملح والحاسم.

ولهذا، فمما يسعد الاتحاد الأوروبي كثيرا أن حكومات ومنظمات دولية كثيرة استجابت تلقائيا للمعاناة

البشرية التي أسفر عنها الاستخدام العشوائي للألغام، في الصراعات الداخلية في كثير من الأحيان.

والدليل على عميق اهتمامنا المستمر بهذه القضية هو قرار الاتحاد الأوروبي في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥ بتنفيذ برنامج مشترك يتضمن عناصر ثلاثة: أولا، الوقف المشترك لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، استجابة للنداء بوقف تصدير الألغام البرية المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وثانيا، التحضير النشط للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عام ١٩٨٠ المعنية بأسلحة تقليدية معينة، والاشتراك فيه بهدف تعزيز البروتوكول الثاني المتعلق بها؛ وثالثا، إسهام الاتحاد الأوروبي في الجهود الدولية لإزالة الألغام. يمثل الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام المعقود في الفترة من ٥ الى ٧ تموز/يوليه آخر خطوة اتخذت في هذا الاتجاه، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أسهمت في هذا الاجتماع بنشاط من الناحيتين المالية والتقنية. ومما يدل على التزامنا اسهام الاتحاد الأوروبي بثلاثة ملايين وحدة نقدية أوروبية، أي أربعة ملايين دولار تقريبا، في الصندوق الاستئماني، بالإضافة الى الاسهامات الوطنية الضخمة من جانب دوله الأعضاء.

وبالإضافة الى ما تقدم، أنفقت اللجنة الأوروبية خلال السنوات الثلاث الماضية نحو ٣٠ مليونا من الدولارات على مشاريع إزالة الألغام، وذلك كجزء يدخل عادة في إطار برامجها الأعم للتنمية والتأهيل وتقديم المعونة الإنسانية. وتعمل اللجنة الأوروبية عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في تنفيذ برامجها في أجزاء عديدة من العالم. وينخرط مركز البحوث المشتركة التابع للجنة الأوروبية ومقره في مدينة إيسبرا، بإيطاليا، في إجراء بحوث حول الكشف عن الألغام، ومن الممكن أن يصبح مركزا للتنسيق في مجال استحداث تكنولوجيات جديدة للكشف عن الألغام.

واسمحوا لي بأن أحدد بإيجاز العناصر الرئيسية لمشروع القرار المعروض علينا.

بمقتضى الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من الديباجة تؤكد الجمعية العامة قلقها البالغ إزاء المشكلة الإنسانية الجسيمة الناجمة عن استمرار زيادة العدد الإجمالي للألغام البرية، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للأطفال. وكما يوضح الأمين العام في تقريره، استمر تنامي المشكلة العالمية للألغام البرية في العام الماضي مع زرع ألغام جديدة بسرعة تجاوزت سرعة الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لإزالتها.

وتبرز الفقرة الخامسة من الديباجة أهمية تسجيل مواقع الألغام، وفقا للقانون الدولي، بحيث يمكن استخدام سجلاتها بعد انتهاء النزاعات لإزالة الألغام على نحو آمن واقتصادي.

وتؤكد الفقرتان السابعة والثامنة من الديباجة على ضرورة التنسيق الشامل للجهود الدولية في مجال البحوث لتحسين القدرة على إزالة الألغام. وذلك أمر ضروري بصفة خاصة في ضوء العوامل التي تحد من قدرة التقنيات الحالية لإزالة الألغام، إذ أن الأساليب اليدوية ما زالت في معظم الحالات الوسيلة الوحيدة التي يعول عليها في إزالة الألغام.

وتذكر الفقرة التاسعة من الديباجة بالقرار ٧٤/٥٠ الذي اتخذ دون تصويت قبل يومين، والذي يؤيد الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن أسلحة تقليدية معينة من أجل تعزيز حالات الحظر والتقييد الواردة في البروتوكول الثاني لتلك الاتفاقية. ويوجه القرار أيضا نداء عاجلا الى جميع الدول بأن تصبح أطرافا في الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

ووفقا للفقرة العاشرة من الديباجة تذكر الجمعية العامة أيضا بقراراتها ٧٥/٤٨ كاف و ٧٥/٤٩ دال و ٧٠/٥٠ سين التي تدعو فيها الى وقف اختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، وترحب بتزايد عدد حالات الوقف الاختياري التي اعتمدتها الدول.

ووفقا لمنطوق مشروع القرار المعروض، تعرب الجمعية العامة عن تقديرها للأمين العام على تقريره الممتاز وللدول الأعضاء والمنظمات الدولية على مشاركتها في الاجتماع الخاص المعني بإزالة الألغام وعلى ما قدمته من مساهمات مالية الى الصندوق الاستئماني للتبرعات الذي أنشأه الأمين العام. وبما أنه ما زالت هناك حاجة الى مزيد من الأموال، فإن الفقرة ٤ تدعو مرة أخرى الى تقديم مزيد من المساهمات.

ولا بد لنا من أن نرحب بجهود الأمم المتحدة وأن نشجعها، وخصوصا إدارة الشؤون الإنسانية. وينبغي للجمعية العامة أن تشجع ليس فقط تنفيذ برامج شاملة موجهة نحو إزالة الألغام، بل أيضا إنشاء قدرات وطنية

في مجال إزالة الألغام للبلدان المبتلاة بها، وذلك بمساعدة من المجتمع الدولي على النحو المعرب عنه في الفقرة ٢.

ويجري التأكيد على أهمية تعزيز وتيسير البحوث الدولية لتحسين أساليب إزالة الألغام في الفقرة ٨، التي تدعو الى تعيين إدارة الشؤون الإنسانية كمركز لتنسيق المعلومات بشأن البحوث الدولية المتصلة بإزالة الألغام.

وتكرر الفقرتان ١٠ و ١١ التأكيد على دعوة الدول الأعضاء الى تقديم المعلومات والمساعدات التقنية والمادية الى البلدان المنكوبة بالألغام لتمكينها من تحديد أماكن الألغام وإزالتها أو تدميرها في حقول الألغام. وتتناول الفقرتان كذلك مسألة توفير المساعدة التكنولوجية وتعزيز البحث والتطوير العلميين في مجال تقنيات إزالة الألغام ذات البعد الإنساني وزيادة فعالية الأنشطة الخاصة بإزالة الألغام.

وأخيرا، تطلب الفقرة ١٢ الى الأمين العام أن يقدم تقريرا جديدا وشاملا بشأن التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، مع إيلاء اهتمام خاص الى عملية الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام.

واسمحوا لي بأن أعرب عن أمل جميع مقدمي مشروع القرار هذا في أن يعتمد المشروع دون تصويت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند في الساعة ١٢ ظهر اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لذلك أطلب من ممثلي الدول الذين يرغبون في الاشتراك في هذه المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

السيد بيرن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والزاخر بالمعلومات بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام.

مما يقلق حكومة النرويج بالغ القلق تزايد استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد في مناطق الصراعات. فالضحايا الرئيسيون هم المدنيون العزل، وخصوصا الأطفال. وللألغام البرية أيضا آثار مدمرة على المجتمعات بصفة عامة إذ أنها تحول مناطق بأسرها الى أراض لا يمكن الوصول إليها لعقود طويلة. وتحول دون عودة اللاجئين والمشردين داخليا الى ديارهم، وتعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبغية التصدي لهذه المشاكل، اقترحت الحكومة النرويجية خطة عمل من سبع خطوات في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه من هذا العام. واسمحوا لي بأن أوجه نظر الجمعية العامة الى النقاط الرئيسية في خطة العمل تلك.

أولا، وكما أكد في تقرير الأمين العام، ينبغي أن نعمل من أجل التوصل الى حظر تام لإنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد وتخزينها والاتجار بها واستعمالها. ونحن نسعى كخطوة أولى الى الحصول على أوسع تأييد ممكن لوقف اختياري دائم لإنتاج هذه الألغام. واسمحوا لي بأن أضيف الى ما تقدم أن النرويج لا تنتج ولا تصدر أية ألغام برية مضادة للأفراد أو أي عنصر من عناصر إنتاجها.

وثانيا، ينبغي أن تزاد القدرة الدولية على إزالة الألغام زيادة جوهرية، ويتحقق ذلك أساسا بتحسين القدرات المحلية الدائمة لإزالة الألغام. وينبغي تطوير الخبرة المحلية بغية وضع برامج للتوعية بأخطار الألغام والقيام بأنشطة للكشف عنها وإزالتها. وقد أنفقت النرويج حتى الآن أكثر من ٢٠ مليونا من الدولارات على إزالة الألغام وتدريب الأفراد المحليين العاملين في مجال إزالة الألغام والمعلمين المعنيين بالتوعية بأخطار الألغام في كل أنحاء العالم، وذلك عن طريق الهيئة النرويجية لتقديم المعونة للشعوب وغيرها من المنظمات، وستخصص مزيدا من المساعدات في السنوات المقبلة.

وثالثا، أن الموارد التي تخصص لإنتاج أسلحة جديدة تزيد كثيرا على ما يخصص لعلاج الأضرار التي تسببها تلك الأسلحة. وما دام الأمر على هذا الحال، فإنه ينبغي لنا أن نركز جهودنا الآن على تطوير تكنولوجيا محسنة لإزالة الألغام. واسمحوا لي بأن أذكر في هذا الصدد أن النرويج تعلق آمالا عريضة على آلة جديدة لإزالة الألغام ـ وهي عبارة عن آلة مدحرجة فائقة القوة متصلة بدبابة. ومن المتوقع أن تتمكن هذه الآلة، التي اخترعتها شركة تونسدات النرويجية وطورتها شركة بوفودز السويدية، من التعجيل على نحو مذهل بعمليات تطهير حقول الألغام المكشوفة إما بتفجير الألغام أو بتفتيتها الى قطع صغيرة غير مؤذية. ونحن نتطلع الى القيام بمشاريع

نموذجية مع الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ لاختبار هذه الآلة في المناطق التي يحتمل وجود ألغام فيها.

ورابعا، ينبغي أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على بدء وتنسيق أنشطة إزالة الألغام على النطاق العالمي وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تعبئ الموارد اللازمة لأنشطة إزالة الألغام.

وفي هذا الصدد ترحب النرويج بإنشاء الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام وقد أسهمنا نقدا بثمانية ملايين كرونة نرويجية، تساوي ١,٢ مليون دولار تقريبا، دعما للصندوق. والنرويج على استعداد أيضا للإسهام بالخبراء في القدرة الاحتياطية لبرامج الأمم المتحدة للمساعدة في مجال إزالة الألغام وذلك عن طريق النظم النرويجية للاستعداد للطوارئ. كما أننا على استعداد لمساعدة بعثات الاستطلاع ولتوفير الأفراد والموارد للبدء في برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام وللتوعية بوجود الألغام.

وخامسا، مما يخيب حكومتي خيبة أمل شديدة أننا لم نتوصل الى اتفاق بشأن وضع بروتوكول يتعلق بالألغام البرية خلال المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ بشأن أسلحة تقليدية معينة. ومع ذلك فنحن على استعداد لاستئناف العمل في جنيف في كانون الثاني/يناير وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦ بغية إجراء تحسينات ملموسة في هذا البروتوكول. ولا يمكن أن يكون من المقبول أن تفضل دائما المتطلبات العسكرية على الشواغل الإنسانية.

وفي هذا السياق أود أن أغتنم الفرصة لاحث جميع البلدان على أن تنضم الى اتفاقية ١٩٨٠. فلن يكون أي تعزيز لبروتوكول الألغام الأرضية فعالا ما لم يصبح الانضمام الى هذا البروتوكول عالميا.

وسادسا، ينبغي إنشاء آلية فعالة للتحقق من رصد مدى امتثال الأطراف لأحكام اتفاقية ١٩٨٠ وكذلك لأحكام القانون الإنساني في حالة الصراع المسلح ولاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وينبغي أن تعطى للأمين العام سلطة بدء التحقيقات والحق في تسجيل الأدلة في الحالات التي يثور فيها شك بشأن انتهاك أحكام هذه الاتفاقيات. وينبغي أن تجرى هذه التحقيقات فور تقديم طلب في هذا الشأن حتى من مجموعة قليلة من الدول.

والنقطة السابعة، ولعلها الأكثر أهمية، هي أننا الآن نحتاج الى سجل دولي برعاية الأمين العام للأمم المتحدة يقوم على أساس معلومات مستقاة من عملية إزالة الألغام والمتفجرات المفخخة المستخدمة بما يتعارض مع المبادئ الإنسانية الأساسية ومع القانون الدولي. وينبغي أن يتضمن هذا السجل معلومات عن الإجراءات وبلد المنشأ. وأعتقد أن هذه المبادرة يمكن أن تكون لها أهمية حيوية في حل إحدى تركات الحرب والصراع الأشد ارعابا، وهي وجود أراض مليئة بالألغام.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على تعبئة جهود المجتمع الدولي في مجال إزالة الألغام، وكذلك على الجهود الرامية الى التغلب على نتائج تهديد الألغام للتعمير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد انتهاء الصراع.

والاتحاد الروسي من بين الدول الأكثر تأثرا بتهديد الألغام البرية، فالقضايا التي يثيرها وجود هذه الألغام ملحة بالنسبة لنا. وفي كل عام نكتشف وندمر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ جهاز متفجر من أراضي الاتحاد الروسي، في عمليات تبلغ تكلفتها المباشرة أكثر من ٢٥ مليون دولار سنويا. ويفهم الروس تماما ألم ومعاناة الناس الذين يصبحون رهائن ويسقطون ضحايا للألغام في مواقع عديدة في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من الجهود التي تبذل فإن الآلاف من مواطنينا سقطوا ضحايا "تركة الألغام" التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في أوقات السلام.

وتؤيد روسيا بقوة جهود المجتمع الدولي لفرض قيود شديدة على استعمال الألغام التي هي أسلحة لاإنسانية. والمبادرة الإنسانية الروسية التي قدمها الرئيس بوريس يلتسين في آب/أغسطس ١٩٩٣ تقع في سياق هذه الجهود. واعتماد الاتحاد الروسي في أواخر العام الماضي لوقف اختياري على تصدير الألغام المضادة للأفراد، لمدة ثلاث سنوات، كان خطوة عملية صوب تنفيذ تلك المبادرة، هذا بالإضافة الى القرارات التي اتخذها مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٣ بشأن حماية ضحايا الحرب. وستجعل هذه التدابير التي تتخذها الآن مجموعة من الدول من الممكن فرض قيود ملموسة على انتشار هذا النوع من السلاح الذي له آثار عشوائية، وتعزيز القواعد الفعالة في القانون الإنساني المتصلة باستخدام الألغام البرية.

وتشكل اتفاقية جنيف لعام ١٩٨٠ بشأن الأسلحة اللاإنسانية أساسا سليما لإحراز مزيد من التقدم صوب وضع آليات للمراقبة الدولية الفعالة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بحظر وتقييد استعمال أنواع محددة من الألغام البرية وترحب روسيا بأن اعتمد في مؤتمر فيينا في خريف هذا العام البروتوكول الرابع الجديد الذي يحظر استعمال أسلحة اللازر التي تصيب بالعمى. ويحظى بنفس الأهمية في نظرنا التقدم الذي أحرز بشأن اتخاذ خطوات مرحلية أخرى نحو إنشاء نظام دولي عالمي في ميدان صناعة واستعمال الألغام البرية وكذلك في ميدان نقلها.

ويعتقد الاتحاد الروسي أيضا أنه من المهم أن نعزز جهود المجتمع الدولي بغية زيادة استخدام قدرة الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام. والاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام الذي عقد برعاية الأمم المتحدة في جنيف في تموز/يوليه الماضي، كان حدثا بارزا فيما يتعلق بمواجهة تهديد الألغام. وتبين مشاركة مئة دولة تقريبا وأكثر من ستين منظمة دولية في هذا الاجتماع تبيانا جليا أن هذا الموضوع يحظى باهتمام عالمي حقا. وهناك حاجة الآن الى اتخاذ تدابير مناسبة وتوفير الموارد اللازمة. ودون هذه التدابير والموارد سيكون من غير الممكن القيام على أكمل وجه بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أو التعمير الاقتصادي بعد انتهاء الصراع أو توفير المساعدة الإنسانية الفعالة أو عودة اللاجئين. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور تنسيقي في هذه الجهود. ويجب عليها أن تقوم بذلك.

ونرحب بقيام الأمين العام بإنشاء الصندوق الاستئماني الطوعي ونأمل أن يؤدي هذا الصندوق دورا أساسيا في تمويل برامج إزالة الألغام، وفي التدريب والمساعدة في عمليات إزالة الألغام. ويمكن استعمال قدرات هذا الصندوق في غرض تقديم المساعدة الطبية والاجتماعية لضحايا الألغام البرية. ومن المفيد أيضا أن نفكر في تمويل برامج البحث العلمي في مجال إزالة الألغام، وفي تدريب الخبراء، وزيادة وعي السكان بغية التقليل من ـ تهديد الألغام.

ونرحب بفكرة إنشاء قدرة احتياطية تستجيب على نحو سريع وفعال لتهديد الألغام، وذلك في شكل سجل للإسهامات العينية التي يمكن أن تسهم بها الدول المانحة. وروسيا من جانبها قدمت مرشحيها للانضمام الى السجل.

ونؤيد أيضا تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة في تقديم المساعدة الفنية لإزالة الألغام وفي إنشاء قدرات وطنية لإزالة الألغام عن طريق التعاون المثمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد تكتسي جهود الدول نفسها لإيجاد قدرة وطنية فعالة لإزالة الألغام أهمية أساسية بالنظر الى أن المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ تدابير عملية في هذا الميدان تقع على عاتق هذه الدول.

وفي هذا الصدد، نود أن نعلم الجمعية بأن الاتحاد الروسي يعمل حاليا لاستكمال برنامج فيدرالي مخصص لإزالة الألغام يقوم على أساس البرامج الإقليمية الخاصة في المناطق المتضررة بمشكلة الألغام. وبالنسبة لنا فإن لقضايا التعاون مع الأمم المتحدة، وتبادل الخبرات والمساعدة الإنسانية أهمية عملية كبيرة.

وعلى الرغم من أن روسيا نفسها تحتاج الى المساعدة المالية لتنفيذ برامجها الخاصة بإزالة الألغام، فهي مستعدة للاشتراك في تقديم المساعدة في إزالة الألغام البرية للبلدان المعنية على أساس متعدد الأطراف أو ثنائي وبصفة خاصة في مجال التدريب والكشف عن الألغام البرية الروسية الصنع وجعلها غير فعالة وفي توفير المعدات اللازمة لإزالة الألغام.

لقد بنينا إمكانات علمية وتكنولوجية وصناعية جمة في استحداث معدات اكتشاف الألغام ونزعها، بما يسمح لنا بالمشاركة في البرامج الدولية لاستحداث وتصنيع المعدات والتكنولوجيات الواعدة في هذا الميدان.

ونود أن نستفيض على وجه الخصوص في تناول قضية الصلة ما بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإزالة الألغام. فنحن نعتقد بأن هناك ما يبرر إثارة قضية إدخال العمل بأحكام بشأن إزالة الألغام في ولايات عمليات الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، في غضون عمليات حفظ السلام في أراضي كومنولث الدول المستقلة، عالجنا في وقت واحد مهام معقدة وباهظة التكلفة تتعلق بإزالة الألغام محليا وفي مواقع عسكرية شتى على حد سواء. ونأمل بأن يؤخذ هذا الجانب الهام في الاعتبار أيضا عند التخطيط لعمليات حفظ السلام التي ستقوم بها في المستقبل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أراضي كومنولث الدول المستقلة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أضيف صوتي الى نداءات مجلس الأمن المتكررة التي تحث الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوقين الطوعيين لجورجيا وطاجيكستان اللذين أنشأهما الأمين العام وفقا لقراري

مجلس الأمن ٩٣٧ (١٩٩٤) و ٩٦٨ (١٩٩٤). ويمكن استخدام هذين الصندوقين أيضا في تمويل برامج إزالة الألغام في هذين البلدين.

كما يعرب الوفد الروسي، الذي شارك في تقديم مشروع القرار الذي عرضته أسبانيا، عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد حمدان (لبنان): يعتبر الوفد اللبناني هذا الموضوع من المواضيع المهمة والملحة التي يجب أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي وعنايته. فمشكلة الألغام المتروكة في عدد كبير من الدول مشكلة إنسانية وعائق حقيقي أمام التنمية الاقتصادية في هذه الدول. وقد أشارت إحصائيات للصليب الأحمر الدولي الى وجود ما بين ٨٥ و ١٠٠ مليون لغم مزروعة في ٦٢ بلدا بينها لبنان تؤدي شهريا الى مقتل ٨٠٠ شخص على الأقل. وبالتأكيد فإن خطورة هذا الموضوع دفعت الأمين العام الى الإشارة في تقريره "خطة للسلام" الى أن عملية بناء السلم بعد نزاع أهلي أو دولي يجب أن تشمل تسوية مشكلة خطرة هي مشكلة الألغام المزروعة. وهو اعتبر أنه يجب التأكيد على نزع الألغام في أحكام الولاية المنوطة بعمليات حفظ السلام وأنها مهمة حيوية في استعادة أنشطة بناء السلم.

ولقيت هذه الإشارة المهمة صداها في بيان لرئيس مجلس الأمن ألقاه باسم المجلس بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ - كما أن لجنة حقوق الإنسان أشارت الى خطورة هذه الألغام على حياة الأطفال واتخذت الجمعية العامة قرارا خاصا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (٧/٤٨) طلبت فيه تقريرا شاملا من الأمين العام حول الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في هذا الصدد، وحول إمكانية إنشاء صندوق دولي ائتماني طوعي خاص للمساعدة في عمليات نزع الألغام.

ولبنان الذي عانى لأكثر من عقد ونصف من حرب مدمرة، يؤكد على ما أشار اليه الأمين العام. إذ يعاني في إطار عملية إعادة الإعمار والتأهيل من مشكلة الألغام المتروكة، كما أن ألوفا من المواطنين أصبحوا معاقين نتيجة هذه الألغام، وقد شرح لبنان حجم المشكلة التي يعانيها من جراء ألوف الألغام المتروكة في أراضيه في كتاب للأمانة العامة تم تعميمه في الوثيقة A/49/357/Add.2.

وأيد لبنان قرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الذي طلبت فيه من الأمين العام عقد اجتماع دولي لنزع الألغام ولتحفيز الدعم الدولي في هذا الصدد.

وشارك في هذا الاجتماع الذي عقد بين ٥ و ٧ تموز/يوليه الماضي في جنيف. وقد طلبنا في حينه إدراج لبنان على لائحة الدول المستفيدة من دعم الأمم المتحدة لنزع الألغام فيه. وها نحن نكرر هذا الطلب. وقد أبلغنا رسميا الجهات المختصة في الأمم المتحدة رغبتنا في أن يكون لبنان على تلك اللائحة.

نحن نؤمن أن عمليات نزع الألغام يجب أن تعتمد على العناصر الوطنية الخبيرة المتطوعة والمؤهلة لنزع الألغام. فمسألة عملية نزع الألغام مسألة طويلة وشاقة وقد تأخذ أشهرا، بل وربما سنوات عديدة، وهي ستكون مكلفة جدا إذا كان على المجتمع الدولي أن يفرز العناصر الخبيرة لمثل هذه المدة الطويلة.

وعليه، فإننا نعتقد أنه سيكون من الأجدى والأوفر تخصيص المساعدات الدولية الممكنة لبرامج تدريب وحدات وطنية للقيام بهذه المهمة وتسهيل حصولها على المعدات الحديثة التي تساعدها في إنجاز مهمتها.

إن إشراف إدارة الخدمات الإنسانية في الأمم المتحدة على مثل هذه البرامج يؤكد الطابع الإنساني لهذه البرامج. ونحن نؤيد الفلسفة الإنسانية والوطنية التي تقوم عليها برامج الإدارة إذ أن برامج تدريب عناصر الخبرة الوطنية تتيح فرصة لإذكاء روح التعاون بين أبناء الوطن الواحد.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نشيد بما قدمه الصليب الأحمر الدولي ومؤسسات إنسانية أخرى من مساعدة في إقامة مراكز لصناعة الأطراف الاصطناعية قدمت خدماتها الى ألوف المعاقين في لبنان الذين تسببت الألغام ببتر أطرافهم.

وإذ ننظر في معاناة هؤلاء، ومعاناة مئات الألوف من أمثالهم في العالم، نضم صوتنا الى أصوات كل الذين قالوا قبلا إن حظرا عالميا للألغام الضارة بالأفراد هو الحل الوحيد الفعال حقا للمشاكل التي تنتج عن الاستخدام العشوائي لها.

السيدة أرتشيبلد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي قبل كل شيء أن اعترف بتولي الأمين العام زمام القيادة في إثارته لوعي الجماهير بالجرائر الشريرة

للألغام البرية المضادة للأفراد. إن قلق حكومة كندا من جراء التكاليف البشرية والاقتصادية المقترنة بالألغام البرية المضادة للأفراد قد ذكر بوضوح عندما اجتمع قادة الدول الصناعية الكبرى السبع في هاكفاكس، في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقد تصرفت كندا بدافع من ذلك القلق طيلة سنوات عديدة. ومنذ ١٩٩٣ قدمنا أكثر من ٥ ملايين دولار لأنشطة إزالة الألغام في أفغانستان وكمبوديا وأنغولا. وقد استعملت بعض هذه الأموال لاستكمال المساعدة الفنية التي قدمها الخبراء الكنديون في إزالة الألغام. وتولى العاملون في القوات الكندية تدريب الأفغانيين في عمليات إزالة الألغام وفي برامج التوعية بالألغام في باكستان، من ١٩٨٧ الى ١٩٨٩. وتواصل كندا تقديم مساعدة فنية هامة وتوجيه للمركز الكمبودي للعمل على إزالة الألغام، وذلك بإعارة عاملين عسكريين ذوي مؤهلات عالية. وقد التزمت كندا بتقديم الدعم المالي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام.

وساندت كندا تعيين إدارة الشؤون الإنسانية مركزا لتنسيق الأنشطة المتصلة بالألغام في منظومة الأمم المتحدة. ونرحب بتقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام، الذي يبين التقدم المستمر الذي أحرزته الوحدة المعنية بإزالة الألغام والسياسات ذات الصلة داخل إدارة الشؤون الإنسانية، على الرغم من العدد المحدود من العاملين فيها ومن مواردها المالية المتواضعة.

ومع ذلك هناك مزيد يمكن القيام به لتحسين التنسيق في إزالة الألغام، ونشجع الأمين العام على أن يكفل تفادي الازدواجية بين منظمات الأمم المتحدة الخمس العاملة في هذا الميدان. ولدور إدارة الشؤون الإنسانية، كآلية تنسيق ومصدر للمعلومات، أهمية خاصة. وقاعدة بيانات الأمم المتحدة للألغام البرية، الكائنة داخل إدارة الشؤون الإنسانية، وما تنطوي عليه من قوائم جرد المواد التي تساعد على الوعي بالألغام، ومن تقنيات إزالة الألغام، يمكن أن تكون مستودعات للمعلومات لا تقدر بثمن، وينبغي تغذيتها وتوسيعها. وهناك مزيد من العمل يمكن أداؤه أيضا في سبيل ترشيد ترتيبات التمويل لأنشطة الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام. وبصفة خاصة، مطلوب مزيد من الشفافية فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام، بما في ذلك تقديم مزيد من المعلومات الى الدول الأعضاء حول وجوه استعمال الأموال التي جُمعت.

وتساند كندا مساندة كاملة تأكيد الأمين العام على بناء القدرة الوطنية في مجال إزالة الألغام. ومن الدروس المستفادة من نجاح مركز أنشطة إزالة الألغام بكمبوديا، حتى اليوم، أن المساندة القوية من السلطات المستضيفة هامة إذا أريد تحقيق إزالة الألغام. ثم أن على الدول الأعضاء المسؤولية الأولى في إزالة الألغام البرية من أراضيها، وفي إزالة الألغام التي كان لتلك الدول دور في وضعها. ونحن نناشد الدول الأعضاء التي أصابها بلاء الألغام البرية المضادة للأفراد أن تجعل من إزالة الألغام هدفا ذا أولوية في خططها من أجل التنمية الوطنية والاستثمار الوطني، وأن تقوم بإنشاء الهياكل الإدارية اللازمة لإزالة الألغام فعلا. وندعو الدول الأعضاء التي وضعت الألغام البرية الى أن تتزعم بذل الأنشطة لإزالتها.

إن إزالة الألغام قضية إنمائية بقدر ما هي قضية إنسانية. ومن دواعي سرورنا أن الأمين العام قد أكد على أهمية إزالة الألغام بوصفها بعدا من أبعاد التعمير والتنمية بعد النزاعات. والألغام البرية التي لم تتم إزالتها تقتل أو تشوه أكثر من عشرين ألف شخص كل عام. وتدمر الألغام البنيات الأساسية وتلوث الأراضي الزراعية وتضع عبئا لا يطاق على نظم الصحة والرفاه الاجتماعي. وسنشجع مؤسسات بريتون وودز وبنوك التنمية الإقليمية على أن تنظر في الاستثمار في إزالة الألغام، كأمر طبيعي في جهودها الرامية الى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تعاني من بلاء الألغام البرية غير المزالة. فيمكن مثلا، حيثما يقتضي الأمر، تشجيع تلك المؤسسات على خلق فرص عمل، كمزيلي ألغام، للجنود المسرحين.

وكان من دواعي سرور كندا أن تشارك في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام، الذي دعا الأمين العام الى عقده في جنيف، في تموز/يوليه، بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٩. وقد حقق ذلك الاجتماع أهدافه من تعزيز الوعي، والتعاون، وجلب الدعم السياسي والمالي. ولن نكون مستعدين للنظر في مساندة عقد اجتماع متابعة إلا إذا تم أولا توضيح الإسهام الذي يمكن أن يقدمه ذلك الاجتماع في تحقيق مزيد من تعزيز التعاون والتنسيق.

(تكلمت بالفرنسية)

وليس من شك في أن من الجوهري نزع جهاز تفجير ما يوجد من ألغام، بيد أنه يجب علينا، فوق كل شيء، أن نحول دون وضع ألغام جديدة. إن نتيجة المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد

استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهو المؤتمر الذي اجتمع في فيينا من ٢٥ أيلول/سبتمبر الى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، كانت مخيبة للآمال. ويطيب لنا أن تلك الأطراف قد قررت أن تجتمع من جديد في كانون الثاني/يناير ثم، مرة أخرى في آذار/مارس، سعيا الى الاتفاق على تقييد استعمال الألغام البرية. وناشد الدول الأعضاء التي عانت من الألغام البرية أن تتزعم جهود المجتمع الدولي لفرض الرقابة على استعمالها. وينبغي لتلك البلدان، كخطوة أولى، أن توقع على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وأن تصدق عليها. وينبغي أيضا لتلك البلدان أن تكفل تقدير البلدان الأخرى تقديرا كاملا للجرائر الاقتصادية والاجتماعية للألغام البرية.

(واصلت الكلمة بالانكليزية)

وكندا ملتزمة بإزالة الألغام البرية في خاتمة المطاف. ونحن لا ننتج ولا نصدر الألغام البرية، كما أننا لم نستعملها منذ الحرب الكورية. وقد كرر وزير الشؤون الخارجية في بيانات عامة أدلى بها حديثا الإعراب عن هذا الموقف، وأوضح أنه لن يسمح بتصدير ألغام برية من كندا. وفي هذا الصدد كان من دواعي سرور كندا أن تشارك في تقديم قرار، في دورة اللجنة الأولى للجمعية العامة، التي انعقدت قبل وقت وجيز، وهو قرار يناشد جميع الدول أن تفرض فترات تأجيل على تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وتتطلع كندا الى المجتمع الدولي في سبيل العمل معا على كفالة تعزيز اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، التي هي صكنا العالمي الوحيد لمعالجة هذه المأساة المستمرة.

ويطيب لوفد كندا أن يضيف اسمه الى قائمة مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، بشأن المساعدة في إزالة الألغام. وستستمر كندا في دعم الجهود الرامية الى معالجة هذه الكارثة الإنسانية.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشكلة الألغام البرية غير المزالة من المشاكل التي ظل المجتمع الدولي واعيا بها وقتا طويلا، وهي مشكلة لم يعد من الممكن تركها جانبا. وأعتقد أننا وصلنا الى نقطة يجب فيها على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة وعاجلة، حيث أن عدد الألغام التي تركت دون عناية حول العالم اليوم قد ارتفع ارتفاعا هائلا الى حوالي ١١٠ ملايين. وهذه الألغام تسبب الموت والإصابة لعشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء ـ من رجال ونساء وأطفال ـ كل عام.

والألغام البرية غير المزالة، وهي بالفعل كثيرة العدد جدا، تخلق حالة خطيرة لا يمكن فيها تحمّل الخراب والمعاناة البشرية اللذين تسببهما وعلى وجه الخصوص للضحايا المدنيين الأبرياء. والحقيقة البسيطة هي أنه يجري زرع ألغام برية أكثر من الألغام التي تجري إزالتها عن طريق الأنشطة الحالية لإزالة الألغام. وفي عام ١٩٩٣، نجح المجتمع الدولي في العثور على حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لغم وإزالتها؛ ولكن جرى زرع مليوني لغم جديد أثناء نفس العام، مما يسفر عن زيادة صافية مقدارها ١,٩ مليون لغم غير مزال في العالم في هذا العام وحده. فضلا عن ذلك، فإن مهمة تحديد أماكن الألغام تصبح أكثر صعوبة نظرا لأن التقدم في التكنولوجيا العسكرية المتصلة بالألغام تفوق على التقدم في تطوير نظم متقدمة للكشف عنها.

وفي المفهوم الحقيقي، هذه ليست مشكلة إنسانية فقط؛ إنها مشكلة سياسية واجتماعية أيضا، إلى حد أن الحالة الراهنة تعوق العملية الدقيقة أحيانا كثيرة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وتعرقل التعمير والإصلاح في البلدان المتضررة بالحرب. وهكذا، في الوقت الذي تتحسن فيه آفاق إحلال سلام دائم في يوغوسلافيا السابقة ويحرز فيه تقدم مشجع في معالجة أحوال اللاجئين في أفغانستان وموزامبيق وأماكن أخرى، الأكثر أهمية أن يعالج المجتمع الدولي مسألة الألغام البرية بوصفها مسألة ملحة جدا.

يجري بذل جهود. وقد اجتمع في جنيف في تموز/يوليه الماضي ما يزيد على ١٠٠ مندوب يمثلون دولا ومنظمات دولية لمعالجة هذه المشكلة في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام. وتبلور في المؤتمر توافق في الآراء بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف كوحدة واحدة في معالجة هذه المشكلة على نحو شامل. واستجابت وفود عديدة على نحو إيجابي إلى النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة لتقديم الدعم المالي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الميدان.

وتجد اليابان هذه التطورات مشجعة للغاية. وجرى التعهد بتقديم تبرعات تزيد على ٨٤ مليون دولار دعما لأنشطة إزالة الألغام المتعددة الأطراف والثنائية، بما في ذلك ٧ ملايين دولار لبناء القدرة الاحتياطية. وحقق الاجتماع أيضا هدفه الأساسي في زيادة الوعي الدولي بالطبيعة العالمية للمشكلة الناتجة عن الألغام البرية غير

المزالة. ونجح أيضا في تيسير تبادل المعلومات التقنية عن إزالة الألغام واستقصاء الألغام وتقديم العلاج الطبي وإعادة التأهيل لضحايا الألغام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي العميق للأمين العام للأمم المتحدة ولإدارة الشؤون الإنسانية في المنظمة للجهود التي بذلت لعقد ذلك المؤتمر في جنيف وللوصول به إلى نهاية ناجحة.

ولكن، مهما تكن النتائج التي حققها ذلك الاجتماع إيجابية فإنها لا تستطيع أن تحجب ضخامة حجم المهمة التي لا تزال تنتظرنا. وفي حين أننا مسرورون باتخاذ خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، فإنه يتعين علينا اتخاذ العديد من الخطوات إذا كنا نريد تحقيق النجاح في إحداث تغيير جذري للحالة الراهنة. ولهذا الغرض، فإن حكومة اليابان مستعدة للتعاون إلى أقصى حد ممكن مع مساعي المجتمع الدولي لمعالجة هذه المسألة. وفي هذا السياق، وكما قال وفدي في جنيف، تعتقد اليابان أن هناك أربعة مجالات ينبغي تركيز هذه الجهود عليها.

أولا، يجب أن تتلقى أنشطة إزالة الألغام دعمنا الكامل بوصفها مسألة ذات أولوية. وحتى اليوم، أسهمت اليابان في أنشطة الأمم المتحدة لإزالة الألغام بما يقرب من ٢٠ مليون دولار. وهذا يشمل ١٢ مليون دولار قدمت لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان؛ و ٠٠٠ ١٠٠ دولار لمشروع منظمة الدول الأمريكية لإزالة الألغام في نيكاراغوا؛ و ٢,٥ مليون دولار لأنشطة إزالة الألغام في كمبوديا؛ و ٣ ملايين دولار لأنشطة اضطلعت بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة. إضافة إلى ذلك، في الاجتماع الذي عقد في جنيف، تعهدت اليابان بالإسهام بمبلغ مليوني دولار للصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام.

وفي حين أن اليابان تعتزم الاستمرار في تقديم هذه المساعدة في المستقبل، من الضروري حشد الوعي الاجتماعي للمجتمع الدولي ليعالج بجدية هذه المشكلة الهامة. ومع أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، دعت حكومتي خبيرا رفيع المستوى له خبرة في أنشطة الأمم المتحدة لإزالة الألغام لزيارة اليابان بغرض تبادل الآراء بشأن هذه المسألة مع مسؤولين حكوميين وأناس من القطاع الخاص في اليابان. وأعتقد أن هذه المبادرة ستسهم في تحسين الفهم في اليابان لأبعاد وتعقيدات مشكلة الألغام البرية. ويحدونا الأمل أن تؤدي إلى زيادة وعي الشعب الياباني بأهمية مساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد.

وثانيا، توجد حاجة ملحة إلى استحداث تكنولوجيا جديدة لتمكيننا من المشاركة في أنشطة الكشف عن الألغام وإزالتها بطريقة أكثر كفاءة وسلامة. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من أن نوحد صفوفنا بتجميع مواردنا المالية والبشرية. ونحن في اليابان، داخل الحكومة أو في القطاع الخاص على حد سواء، على استعداد لتقديم مساهمة كبيرة لتحقيق هذه الغاية مستفيدين استفادة كاملة من الخبرة التكنولوجية والصناعية التي قد تتمكن اليابان من تقديمها في هذا المجال.

وثالثا، يعتقد وفدي اعتقادا قويا أننا إذا كنا جادين في التوصل إلى حل مجد لمشكلة الألغام البرية فإنه يجب علينا أن نعمل بكل جدية للحيلولة دون زيادة انتشارها. واليابان مصممة على بذل كل جهد لتعزيز الإطار القانوني لتقييد استعمال الألغام البرية المضادة للأفراد. ولهذا الغرض، ستواصل التعاون مع البلدان التي تفكر بنفس الطريقة لتدعيم القيود على استخدام ونقل الألغام بموجب البروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة لعام ١٩٨٠.

وفي هذا الصدد أود أن ألفت انتباه الجمعية إلى النتائج التي تحققت في المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي عقد في جنيف في وقت سابق من هذا الشهر. وقد ركز المؤتمر اهتمامه، في جملة أمور، على مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد بوصفها إحدى أسوأ المشاكل الإنسانية. والقرار الذي اتخذه المؤتمر، والذي يُعرب عن السخط على الآثار العشوائية لهذه الألغام على المدنيين وعلى تعطيلها لأنشطة الغوث الإنسانية، أكد مرة أخرى على الهدف النهائي للمجتمع الدولي، وهو تحقيق إزالة هذه الأسلحة في النهاية. وحث الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٨٠ على مضاعفة الجهود التي تبذلها لوضع تدابير أقوى وأكثر فعالية لإنهاء الآثار العشوائية لاستخدام الألغام البرية والتحرك نحو إزالة الألغام البرية في النهاية. وتؤيد اليابان تأييدا تاما فحوى هذا القرار.

والمجال الرابع الذي يحتاج إلى اهتمامنا هو الحاجة إلى مساعدة في معالجة وإعادة تأهيل ضحايا الألغام المضادة للأفراد. واليابان، بالإضافة إلى بلدان أخرى، اكتسبت خبرة واسعة في هذا الميدان عن طريق

أنشطتها في كمبوديا وتنوي توسيع جهودها بتقديم المساعدة المالية والتقنية حيثما استدعت الحاجة.

وفي ختام بياني، أود أن أؤكد مرة أخرى على أننا في اليابان مصممون، بالعمل عن كثب مع بلدان أخرى لها نفس التفكير ومع إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى، على أن نفعل كل ما نستطيع فعله للحيلولة دون أن تلحق هذه الأسلحة، وهي أكثر الأسلحة العسكرية لا إنسانية، معاناة لا تطاق لزملائنا مواطني العالم. واستخدام الألغام المضادة للأفراد على نحو غير مسؤول لا يعدو أن يكون مشاركة في القتل العشوائي، يتجاهل التمييز الكلاسيكي بين المتحاربين والمدنيين غير المتحاربين. إنها وسيلة لا غاية لها سوى التشويه. واللامبالاة هذه بالمعاناة البشرية لا يمكن أن يكون لها أساس رشيد ولا يمكن تبريرها. ويعتقد وفدي أن الوقت قد حان لأن نتعهد بإلزام أنفسنا بالهدف المشترك، هدف إزالة جميع الألغام البرية المضادة للأفراد في النهاية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هواراكا (ناميبيا)

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على مشكلة إزالة الألغام دليل واضح على خطورة تلك المشكلة. إن بقاء الألغام البرية يُعرض للخطر الآلاف من الأرواح البشرية ويفرض مشاكل سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية لدول عديدة.

لقد رحبت الجمعية العامة في القرار ٢١٥/٤٩ بإنشاء الأمين العام صندوقا استئمانيا طوعيا لتمويل وتسهيل القيام بعمليات لإزالة الألغام. وأعربت الجمعية أيضا عن الأمل في أن يحظى التعاون الدولي عن طريق الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الأخرى بالدعم الضروري من جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تتوفر لديها الإمكانات المالية.

ومصر، جنبا إلى جنب مع بلدان نامية أخرى، ترى أن المشاكل المالية والفنية العديدة التي ترتبط بعمليات إزالة الألغام ينبغي ألا تتحملها الدول المنكوبة وحدها. إن الدول المنكوبة، في معظم الحالات، ضحايا في حاجة إلى الدعم المالي والفني، وهما أساسيان لبدء ومواصلة عمليات إزالة الألغام. ولهذا السبب، نرى أنه ينبغي توجيه اهتمام خاص للبلدان النامية المتضررة عند تخطيط وتنفيذ أنشطة وموارد الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الأخرى في هذا الشأن.

إن استمرار بقاء ما يزيد على ٢٣ مليونا من الألغام البرية منتشرة في ٢٨٨٠٠٠ فدان من الأراضي المصرية يثير قلق حكومة مصر البالغ. إن بعض هذه الألغام البرية يرجع إلى معركة العلمين الشهيرة خلال الحرب العالمية الثانية. والبعض الآخر زرعته إسرائيل خلال احتلالها لسيناء. ويضاعف من قلق مصر أن المساعدة التي تلقتها مصر حتى الآن غير كافية في ضوء حجم هذه المهمة الهائلة.

وقد بدأت القوات المسلحة المصرية، في حدود الموارد القائمة، خطة طموحة لإزالة جميع الألغام البرية من الأراضي المصرية، سواء كانت مزروعة خلال الحرب العالمية الثانية أو خلال الصراع العربي ـ الإسرائيلي المسلح. وفي الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١ أزالت القوات المسلحة المصرية ١١ مليونا من الألغام البرية. وفي تموز/يوليه ١٩٩١، بدأت مصر خطة جديدة لإزالة الألغام البرية المتبقية التي يبلغ عددها ٢٣ مليونا بحلول عام ٢٠٠٦.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد النقاط التالية:

أولا، تنفيذ الخطة الجديدة من شأنه أن يفرض أعباء مالية وفنية هائلة لا يمكن أن تتحملها الحكومة المصرية وحدها.

وثانيا، تكلفة إزالة الألغام البرية زادت في ضوء كون عدد كبير منها مدفونا تحت طبقات كثيفة من الرمال تبلغ ستة أمتار تحت سطح الأرض.

وثالثا، وجود تلك الألغام البرية عبر تلك المناطق الكبيرة يعترض طريق جهود الحكومة المصرية لاستخدام الموارد الطبيعية القائمة في هذه المناطق، ويصيب جميع الجهود الإنمائية في الصحراء الغربية بالشلل ويهدد نشاط السياحة في سيناء وفي الصحراء الغربية.

ورابعا، هناك حاجة ماسة إلى قيام الدول التي زرعت الألغام البرية على الأراضي المصرية بتقديم سجلات دقيقة أو خرائط دقيقة تبين المواقع المضبوطة للألغام البرية.

وكما أعلنت مصر في الاجتماع الدولي المتعلق بإزالة الألغام الذي عُقد في تموز/يوليه ١٩٩٥، وفي مؤتمر بودابست المتعلق بالمبادرة الأمريكية ـ البريطانية بشأن تحديد الألغام البرية، قد لا توجد دولة في العالم اليوم مزروعة بأرضها ألغام بالكثرة المزروعة بها الألغام في مصر حيث يبلغ معدلها التقريبي لغما واحدا مقابل ٢ من السكان. وقد أكدت مصر في هذين الاجتماعين أن أي نظام جديد يتناول مشكلة الألغام البرية ينبغي أن يتضمن عنصرين أساسيين: التعويض الكامل للضحايا وأسرهم والمساعدة المالية والتكنولوجية الكافية لإزالة الألغام المتبقية.

وعلى أساس تلك الاعتبارات، تعتقد مصر أن خطتها الطموحة ستتعزز إلى حد كبير لو اتخذت التدابير التالية: أولا، أن تقوم بدفع نفقات إزالة الألغام الدول التي زرعتها؛ ثانيا، تنظيم برامج تدريب على عمليات إزالة الألغام؛ ثالثا، توفير المعدات المتقدمة لإزالة الألغام؛ رابعا، توفير الاعتمادات المالية الكافية لتغطية عمليات الإزالة، بما في ذلك الإدارية والسوقية، التي بلغت حتى الآن ١٤٢ مليونا من الدولارات بالإضافة إلى ١٧٠ مليونا من الجنيهات المصرية.

إن تقرير الأمين العام بشأن هذا البند من جدول الأعمال يبين أن نهج الأمم المتحدة لتناول مشكلة الألغام البرية يقوم على مبدأ بناء القدرات، وإلقاء المسؤولية عن إزالة الألغام البرية في آخر الأمر على حكومة البلد المتضرر. ووفد بلدي لا يوافق على هذا النهج. إننا نعتقد أن المسؤولية عن إزالة الألغام لا تقع على البلد المتضرر وحده. وإنما ينبغي أن تعتبر مسؤولية المجتمع الدولي وبشكل خاص مسؤولية الدول التي زرعت الألغام البرية.

وعلى الأمم المتحدة القيام بدور أساسي، ليس فقط في بناء قدرات الدول المتضررة ولكن أيضا في ضمان تلقي الدول المتضررة لخرائط أو سجلات كاملة دقيقة عن مواقع الألغام البرية وأيضا في تعبئة الدعم الدولي لتغطية نفقات إزالة الألغام البرية، مع مراعاة المسؤولية الأولية التي تتحملها الدول التي زرعت الألغام.

وفي الختام، الألغام البرية مشكلة إنسانية عالمية خطيرة. وينبغي تناول المشكلة بطريقة شاملة. وتعاون المجتمع الدولي، وبخاصة الدول التي لديها القدرة على توفير المساعدة المالية والفنية، هو الطريق الوحيد لإنقاذ البشرية من شرور هذا الخط المدمر.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدت مسألة الألغام البرية، بطبيعتها المميتة وآثارها المصاحبة، إلى تركيز اهتمام المجتمع العالمي وسببت له قلقا بالغا خلال السنوات القليلة الماضية. ولقد صدم العالم من جراء العدد الضخم للألغام التي تُبتلى بها مختلف البلدان في أوقات الصراع وعقب الصراعات، وكذلك العواقب المروعة المترتبة على استخدامها العشوائي. وتتحدى هذه المسألة سعة الخيال وتتطلب حلولا شاملة ولكن عاجلة.

ويشكل العدد المتزايد من الاصابات في صفوف المدنيين والتعطيل المتزايد باطراد لبرامج التنمية في الأراضي الملوثة أخطر عواقب الاستخدام المطلق العنان والعشوائي للألغام البرية. وفضلا عن ذلك، فإن رعاية ضحايا الألغام البرية تضع عبئا ماليا كبيرا على الدول المبتلاة بالألغام وعلى مواردها المتناقصة. وعلاوة على هذا، فإن التلوث بالألغام جعل رقعات فسيحة من الأرض الزراعية غير منتجة وغير مأهولة. ولا شك في أن هذا الاتجاه المنذر بالسوء يجب عكسه لصالح البشرية والسلم والأمن الدوليين. والواقع أن العالم، كما لاحظ الأمين العام، يستيقظ على حقيقة أن انتشار الألغام البرية يشكل عقبة كبرى على طريق التنمية ويجب وقفه.

في كل شهر، تودي الألغام البرية بحياة ٨٠٠ شخص وتشوه ألف شخص ونيفا. وهذه المستويات من الاصابات تلزم يقينا المجتمع الدولي بمسؤولية الاستجابة إلى هذا التحدي القوي وعدم ادخار أي جهد لتخفيف حدة هذه المعاناة الإنسانية التي لا معنى لها.

ويقدر بلدي عمق وحجم المشاكل العديدة المقترنة بإزالة الألغام في حالات ما بعد الصراع. وأثناء الحرب الإيرانية العراقية، وضع حوالي ١٦ مليون لغم بري وذخيرة غير منفجرة مدفونة في الأراضي الإيرانية التي احتلت مؤقتا في مراحل مختلفة من الحرب، تغطي ما يزيد عن أربعة ملايين هكتار. وخلال السنوات الست الماضية، شرعنا في عملية واسعة النطاق لإزالة الألغام بغية تمكين المدنيين المشردين من جراء الحرب من العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم الطبيعية. ولقد نجحنا في إبطال مفعول أكثر من ثلث جميع الألغام والذخيرة غير المنفجرة المدفونة في أراضي بلدنا. ومع ذلك فإن عدم إمكانية الوصول إلى خرائط حقول الألغام وكذلك إلى المعدات والتكنولوجيا المتطورة لم يبطئ جهودنا فحسب بل أحدث أيضا اصابات غير مقبولة في صفوف العاملين

في عمليات الإزالة، ومن المؤسف أكثر في صفوف المدنيين الأبرياء.

ولهذا يرحب بلدي بمبادرات الأمم المتحدة المتخذة مؤخرا في مجال إزالة الألغام. وهذه المبادرات تدل على وعي المجتمع الدولي بعجالة وتعقد المسألة قيد المناقشة، وهي مسألة لا يمكن تناولها بفعالية إلا بالتعاون الدولي المتضافر. ويتعين علينا مع ذلك أن نكون مدركين أن الحملة الجارية لا تتعادل مع حجم المشكلة. وإذا ما استمرت أنشطة إزالة الألغام بمعدل سرعتها الراهن فستستغرق إزالة الألغام المزروعة حاليا فحسب أكثر من ألف عام. وتجدر الملاحظة بأن معدل سرعة إزالة الألغام أبطأ ٣٤ ضعفا من معدل سرعة زرعها.

ومراعاة لحقيقة أن تكلفة إزالة لغم واحد تبلغ حاليا زهاء ألف دولار، يمكن للمرء أن يفهم بسهولة العبء المروع الذي تضعه هذه العملية على البلدان النامية. وعدم إحراز التقدم في تكنولوجيا إزالة الألغام يزيد من تفاقم الورطة. ولسوء الحظ فإن استحداث هذه التكنولوجيا بالذات لم يلق الحماس اللازم في البلدان المتقدمة النمو، وبالتالي فإن التكنولوجيات المستخدمة في إزالة الألغام هي تقريبا نفس التكنولوجيات التي كانت تستخدم في الأربعينات. ولم تقم بالبحث من أجل استحداث التكنولوجيات الحالية سوى بلدان قليلة. وفي الوقت ذاته، لم تبذل محاولة جادة لنقل تكنولوجيات أحدث إلى البلدان النامية. ولا تزال مختلف أنواع المعدات خاضعة لأنظمة مراقبة التصدير التمييزية وغير المبررة.

ونقر في هذا الصدد بالدور الخاص للأمم المتحدة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تزيد من مشاركتها في الإدارة وفي التخطيط الطويل الأجل، بدلا من أن تركز بصورة رئيسية على أنشطة إزالة الألغام. وينبغي أن تكون أيضا نقطة محورية دولية لتخطيط وتنسيق البحث بشأن التكنولوجيا المحسنة لإزالة الألغام، ولنقل تكنولوجيات الدول. وفضلا عن ذلك، تحتاج الأمم المتحدة إلى أن تمكن من كفالة ألا تطبق أي دولة أي قيود تعرقل أو تعيق، بأي طريقة، إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تزود بالوسائل المالية اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤوليات.

ويتعين على جميع الدول، ولا سيما الدول التي تمتلك التكنولوجيا والمعدات اللازمة لإزالة الألغام، أن تُعلم إدارة الشؤون الإنسانية بنوع المساعدة، المالية والفنية على حد سواء، التي ستقدمها إلى برامج الأمم المتحدة في هذا المجال. ومما لا غنى عنه أن يسهل أي برنامج جاد للأمم المتحدة إمكانية وصول الأمم المتضررة بالألغام إلى الآلية والتكنولوجيا اللازمتين لإزالة الألغام.

وإن إنشاء قاعدة بيانات مركزية في إدارة الشؤون الإنسانية خطوة في الاتجاه السليم. وقاعدة البيانات تحتاج إلى توسيع لتشمل معلومات عن أحدث التكنولوجيات المتوفرة لإزالة الألغام وعن نوع ومدى القيود التي يطبقها كل بلد فيما يتصل بإمكانية وصول الدول الأخرى إلى هذه التكنولوجيا. وهذه المعلومات خطوة أولى لازمة لتعزيز قدرتنا الجماعية على مواجهة هذا التهديد على المستوى العالمي.

وفي هذا السياق، نعتقد أيضا أنه ينبغي بذل جهود جادة لإنشاء وتعزيز القواعد والأنظمة الدولية بشأن استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد. ومن سوء الحظ أن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لم يتمكن من استكمال اتفاق بشأن أحكام لزيادة تقييد أو حظر أنواع معينة من الألغام البرية، بما في ذلك تلك التي لا يمكن الكشف عنها. ولكننا نأمل في أن تتوصل الدول الأطراف في الدورة المستأنفة للمؤتمر إلى هذا الاتفاق.

السيد هورن (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تمثل المشكلة العالمية، مشكلة الألغام البرية التي لم تتم إزالتها، إحدى أكثر المشكلات الإنسانية انتشارا وخطورة التي تواجه المجتمع الدولي حاليا. ويولد انتشار الألغام، وخصوصا الألغام البرية المضادة للأفراد، مشكلات خطيرة في عدد من المناطق ويعرض للخطر حياة الملايين من الأفراد.

ومن الجدير أن نكرر ذكر الأرقام التي تشير إلى الصورة القاتمة للأزمة العالمية المتمثلة في وجود الألغام البرية، حيث ينتشر ما تعداده ١١٠ ملايين لغم في أرجاء ٦٤ بلدا. وتشير التقديرات إلى أن ٨٠٠ شخص يقتلون كل شهر بسبب الألغام البرية التي لم تتم إزالتها، وربما يتأذى ويُعاق ألفا شخص. ومعظم هؤلاء الضحايا يقضون نحبهم بعد مرور سنوات على انتهاء الصراعات والحروب الأهلية. وأن هذا الأثر الطويل الأجل للألغام البرية المضادة للأفراد، الذي يدوم بضع سنوات بل عقودا، خطير جدا. وبسبب عدد ما يطلق عليه بـ "الاصابات المتأخرة"، التي تسببها هذه الألغام البرية المضادة

للأفراد، فقد اكتسبت التعريف بـ "أسلحة الدمار الشامل ذات المفعول البطيء".

والدليل الواضح على ذلك هو التجربة التاريخية لأوكرانيا. فعلى الرغم من مرور ٥٠ سنة على انتهاء الحرب الأخيرة التي جرت في إقليم أوكرانيا، فلا تزال هناك كمية هائلة من مختلف أنواع الذخائر، مثل القنابل الهوائية التي لم تنفجر، وقذائف المدفعية والقنابل اليدوية والألغام والأجهزة المتفجرة الأخرى في المناطق التي شهدت المعارك سابقا. وما دام تحديد مواقعها الدقيقة غير متوفر، فإنها تظل تشكل خطرا على السكان المدنيين.

وأود أن أشير إلى أنه في فترة ما بعد الحرب، فإن أكثر من ٢٤ مليون وحدة من الذخائر المتفجرة، بما فيها ثلاثة ملايين لغم وحوالي عشرة ملايين جهاز متفجر قد أبطل مفعولها أو تمت تصفيتها. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة وحدها، جرت في أوكرانيا تصفية ٨٣٠٠٠ وحدة من وحدات الأجهزة المتفجرة. وخلال فترة ما بعد الحرب برمتها توفي أكثر من ١ ٥٠٠ مدني و ١٣٠ خبيرا في إزالة الألغام.

وبصرف النظر عن التكلفة البشرية، فإن الألغام غير المزالة تشكل عقبة ضخمة تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. وفي البلدان الأشد تضررا من الألغام البرية فإنها تعيق عودة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم؛ وتحيل الأرض الزراعية إلى أرض بوار؛ وتشل العناصر الرئيسية للهياكل الأساسية الوطنية، مثل شبكات الطاقة الكهربائية ونظم ايصال المياه والطرق وسكك الحديد؛ وتحمّل النظام الطبي ونظام الإنعاش عبئا لا يطيقانه، وهما النظامان المثقلان فعلا بالأعباء. بل إن بإمكانها أن تهدد عملية تنفيذ اتفاقات السلام.

ويعتقد وفد أوكرانيا أنه لا يمكن أن تحل هذه المشكلة في نهاية المطاف إلا الجهود الدولية واسعة النطاق، ويشعر بالارتياح إزاء المستوى الحالي للتعاون في مجال إزالة الألغام. ونرى أن هذا ينعكس بوضوح في مشروع القرار، الذي شارك وفدنا في تقديمه.

وتدلل الخبرة المكتسبة في الآونة الأخيرة أن تطوير قدرة محلية لإزالة الألغام هي أنجح الطرق لمعالجة عمليات إزالة الألغام واسعة النطاق. وأعربت أوكرانيا عن استعدادها لتوفير التدريب لمزيلي الألغام الأجانب في مؤسساتنا العسكرية وفي الميدان في البلدان المتضررة. ونرى أن هذا التدريب سيكون مفيدا على وجه الخصوص بالنسبة للخبراء من البلدان التي تواجه مهمة إزالة الألغام المصنوعة في الاتحاد السوفياتي السابق. وفي الوقت نفسه، أعربنا عن استعدادنا لتقديم خبراء عسكريين وتقنيين أكفاء للمشاركة في عمليات إزالة الألغام بإشراف الأمم المتحدة أو بموجب اتفاقات ثنائية مع بلدان أخرى.

وبالرغم من ذلك، وحتى بالزيادة الكبيرة في الجهود المبذولة لإزالة الألغام في أنحاء العالم ووجوه التقدم المتوقع في مجال التكنولوجيا، فسيكون من المستحيل حل المشكلة العالمية، مشكلة الألغام البرية، ما لم يوقف انتشارها، مع الأخذ في الاعتبار أن قلة قليلة من الدول التي أسفر فيها الصراع عن التلوث بالألغام البرية، تقوم هي نفسها بإنتاج الألغام البرية. وإن أكثر من ٨٥ في المائة من جميع الألغام البرية التي لم تتم إزالتها في تلك الدول قد تم شراؤها أو نقلها من بعض البلدان الأربعين تقريبا المنتجة للألغام، وما زالت عمليات الشراء والنقل جارية.

وتدرك أوكرانيا وبعض الدول الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي الحاجة إلى الحد من انتشار الألغام البرية. وتأييدا لقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ كاف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي يدعو إلى وقف اختياري لنقل الألغام البرية المضادة للأفراد التي هي مفرطة الضرر، فإن حكومة أوكرانيا بدأت وقفا اختياريا لتصدير الألغام المضادة للأفراد. ودخل هذا الوقف حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، لمدة أربع سنوات. ومن الجدير بالذكر أن الوقف الاختياري الأوكراني يتضمن جميع أنواع الألغام البرية المضادة للأفراد. وينتهز وفد أوكرانيا هذه الفرصة ليطلب إلى جميع الدول التي ما زالت تتردد في اعتماد هذا الوقف الاختياري أن تقوم باتخاذ خطوة حاسمة تأييدا للقيام بذلك.

وفي سياق مؤتمر فيينا الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، قامت أوكرانيا مع بلدان أخرى، بتأييد توسيع نطاق البروتوكول الثاني لتلك الاتفاقية - التي تقتصر الآن على الصراعات الدولية - وذلك لكي تنطبق على الصراعات المسلحة الداخلية وفي زمن السلم أيضا. وإننا نؤيد تأييدا تاما الأحكام الواردة في مشروع البروتوكول الثاني المتعلق بالإدراج الإلزامي للعناصر القابلة للكشف، وآليات التدمير الذاتي وعناصر الإزالة الذاتية للمفعول في صنع الألغام. ونؤيد كذلك الرأي في أنه يجب أن يحظر حظرا تاما في

ظل جميع الظروف استخدام الفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة الملحقة بأية طريقة من الطرق بالشارات الحمائية ودمى الأطفال والأجهزة الطبية وغيرها. ويُعرب وفد أوكرانيا عن أمله بأن تؤدي المرحلة الثانية من أعمال المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة إلى اعتماد بروتوكول ثان جديد ومنقح.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة في إزالة الألغام.

وتدرك أوكرانيا أهمية الأمم المتحدة في هذا الميدان. ونؤيد تعيين وحدة إزالة الألغام والسياسة العامة وديعة للمعلومات والبيانات التي يمكن أن تسهل البحوث الدولية في مجال تحسين طرائق إزالة الألغام. ونؤيد كذلك الدور التنسيقي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التوعية بوجود الألغام، ومسحها وكشفها وإزالتها. ويود وفد أوكرانيا أن يؤكد لأعضاء الأمم المتحدة على مواصلة مشاركته النشطة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال إزالة الألغام.

ويؤيد وفد بلدنا تأييدا تاما مشروع القرار، ونأمل أن يعتمد في النهاية بتوافق الآراء.

السيد فانيت (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد تايلند، أود أن أهنئ الأمين العام وموظفيه على اصدار تقريره في حينه بعنوان "تقديم المساعدة في إزالة الألغام" كما ورد في الوثيقة A/50/408. ولا يتضمن هذا التقرير فقط نظرة ثاقبة في الطريقة التي تؤثر بها الألغام البرية تأثيرا ضارا في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل يتضمن أيضا بعض التوصيات المفيدة المتعلقة بمسائل مثل إدارة برامج إزالة الألغام وتحديد انتشار الألغام البرية.

وتنضم تايلند إلى الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في حل مشكلات الألغام البرية. وندرك أن الألغام البرية، والألغام المضادة للدبابات والأجهزة المتفجرة الأخرى تمثل خطرا واضحا وقائما على حياة جميع البشر، سواء كانوا من المزارعين او المقاتلين، أو من المدنيين أو العسكريين، ولا سيما أولئك الذين يعملون في مجال حفظ السلام والمجال الإنساني. ولقد حاولنا، وسنظل نحاول، بذل قصارانا لمساعدة الآخرين في هذا المسعى المشترك لمحاربة بلاء الألغام البرية.

إن المشكلة المتنامية بسرعة المتمثلة في وجود الألغام البرية وما تتركه من آثار تمثل، دون شك، أحد أفظع الأخطار وأكثرها طولا التي تسفر عنها أية حرب. وبالرغم من حقيقة أن الصراع ربما يكون قد انتهي، فإن الألغام البرية غير المزالة يمكنها أن تظل، وهي تظل مميتة طوال عقود. فالألغام تمعن في القتل والتشويه وتسبب الجراح بصورة عشوائية. ويبين دليل في عدد من البلدان أن الألغام تستخدم غالبا كجزء من استراتيجيات عسكرية متعمدة تستهدف نشر الرعب بين المدنيين أو منعهم من حرث الأرض لإنتاج الغذاء لهم أو لقوات العدو.

ونتيجة لذلك، فإن معظم الضحايا كانوا من غير المتحاربين، ويشتملون في غالب الأحيان على القرويين والنساء والأطفال. وفقدان أحد الأطراف أمر شائع بين من يظلون على قيد الحياة. ومن الواضح أن هؤلاء الناس هم بحاجة ماسة الى العلاج الطبي. ولهذا لما يبعث على ارتياح وفد بلدي علمه مما ورد في التقرير بأن جميع برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام تمتلك مرافق طبية ملحقة بكل فريق أو موقع.

وتايلند، بوصفها بلدا من البلدان التي تواجه التهديد المرعب الذي تشكله الألغام البرية في إحدى مناطقنا الحدودية، ترحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إزالة الألغام وتحديد الألغام البرية. ويود وفد بلدي بخاصة أن يثني على إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على الدور الأساسي الذي تضطلع به في مجال التنسيق مع الوكالات المختلفة المشاركة في تنفيذ هذه البرامج اللافتة للنظر كنشر الوعي بمشكلة الألغام، والتدريب على إزالة الألغام والدعم الطبي المتعلق بالألغام. ونرحب كذلك بمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية والجهود التي تبذلها في الاستجابة لأزمة الألغام البرية.

ونرى أن الألغام البرية غير المزالة تقف عائقا أمام عملية التعمير الوطني في أعقاب النزاع المسلح. وبالتالي، ينبغي بذل جهود متضافرة لاستعادة بيئة تفضي الى بناء القدرة الوطنية وإحلال السلام الدائم. وفي حالة كمبوديا، وحالما تم التوقيع على اتفاقات باريس للسلام، قامت تايلند بإرسال كتيبتي هندسة من الجيش الملكي التايلندي بموجب اتفاق ثنائي وفي إطار ولاية سلطة الأمم المتحدة

الانتقالية في كمبوديا، للاضطلاع بإزالة الألغام وإصلاح الطرق في كمبوديا. وكانت الأهداف الرئيسية لهاتين العمليتين تتمثل في تسهيل وزع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية وأنشطتها المتنوعة وإعادة بناء الهياكل الأساسية التي مزقتها الحرب واللازمة للعودة الآمنة الى الوطن وإعادة توطين ٠٠٠ ٣٠٠ ونيف من اللاجئين والمشردين الكمبوديين الذين كانوا يقيمون في مخيمات في تايلند طوال ١٣ عاما.

ويفتقر حقل يوجد فيه لغم بري واحد الى الأمان للفلاحة بقدر افتقار حقل يوجد فيه ١٠٠ لغم بري، ولذا عندما يسود الخوف من تلوث الألغام، يجب تمشيط المنطقة بأكملها سواء كان ذلك لإزالة الألغام أو نزعها، أو على الأقل للتدليل على خلو المنطقة من الألغام. وبالنسبة لتايلند، فإن هذه الحالة مألوفة جدا. واليوم فإن العديد من المسؤولين والقرويين التايلنديين الذين يعيشون في المقاطعات السبع الواقعة على الحدود التايلندية/الكمبودية ما زالوا يعانون من حقوق الألغام المبعثرة، وبقايا ما يزيد عن عقد من الصراع المسلح بين الفصائل في بلدنا المجاور. ومن المستحيل تقدير عدد الضحايا، وكذلك يستحيل تقدير عدد الألغام. ففي تايلند، لدينا فقط ثلاث وحدات تضطلع بعمليات إزالة الألغام ذات قدرة على إزالة ألغام يتراوح عددها بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٣ لغم في السنة الواحدة لكل وحدة. ويتضح من هذا المثال أن الألغام البرية تنطوي على آثار مدمرة ليس فقط في بلد شهد صراعا مسلحا ولكن في بلد مجاور على حد سواء. وبالتالي نود أن نطلب تقديم مساعدة غير انتقائية لجميع البلدان المتضررة وليس فقط للبلدان التي تشهد نزاعا مسلحا.

وانطلاقا من الدروس التي تعلمناها في كمبوديا، تدرك تايلند أن الكشف بالاستعانة بالكلاب وتقنيات محلية أخرى لإزالة الألغام غير كافية ببساطة لمعالجة ضخامة المشكلة. ونعتقد أن التكنولوجيات المتقدمة في مجال إزالة الألغام ستسرع بوتيرة الإزالة وتخفف بالتالي من الأضرار التي لا داعي لها التي تلحق بالحياة والأطراف. ولذا تولي تايلند أهمية خاصة لحيازة هذه التكنولوجيات الجديدة. فهي أساسية في مجال التغلب الفعال على الحقول التي تنتشر فيها الألغام في بلدنا وفيما حوله. وفي هذا الصدد، يرحب وفد تايلند بالمبادرة الرامية الى عقد ندوة للخبراء بشأن التكنولوجيات الجديدة كجزء من الاجتماع الدولي بشأن المساعدة في إزالة الألغام المعقود في جنيف في تموز/يوليه الماضي. ويحدونا الأمل بأن يتوفر في نهاية المطاف برنامج تدريبي بشأن الجوانب التكنولوجية لإزالة الألغام لجميع البلدان المتضررة بالألغام. فبوجود التكنولوجيات الجديدة تحت تصرفنا وبتوفر مزيد من الخبرة في مجال إزالة الألغام عن طريق التدريب الأفضل من شأن تايلند أن يكون في وسعها تقديم مساهمة أكثر فعالية للمجتمع الدولي في مجال إزالة الألغام ومشاطرة خبرتها الجديدة مع البلدان الأخرى أيضا.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعلن بشكل قاطع أن تايلند لا تضع ألغاما برية. ونؤيد أيضا جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بتقديم المساعدة في إزالة الألغام وبالوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للإفراد. وتعتقد تايلند اعتقادا قويا بأنه يجب على البلدان التي تصنع وتصدر الألغام البرية أن تتقيد تقيدا تاما على الأقل بالوقف الاختياري وأن تقوم بدراسة السبل والوسائل الكفيلة بتقليل هذا النوع الفظيع من الأسلحة. والأهم من ذلك، فإن المسؤولية الاخلاقية تقع على عاتق المستفيدين مباشرة من هذه الأسلحة وذلك بأن يقوموا بتحمل عبء أكبر من مهمة إزالتها. وفي هذا الصدد، أسارع الى القول بأنه يتوقع منهم القيام بتقديم الدعم المالي الرئيسي و/أو أشكال أخرى من الاسهامات بغية توفير المساعدة لجميع البلدان التي تكثر فيها الألغام والتي ما زالت شعوبها تسقط ضحية لها.

وما دامت الصراعات الداخلية والاقليمية دائرة في مختلف بقاع العالم، فإن من دواعي الأسف بالنسبة لنا وبالنسبة للأجيال القادمة أن ملايين أخرى من الألغام البرية ستظل مزروعة في الأرض. ومن الأساسي توفر الإرادة السياسية القوية من جانب الدول الأعضاء إذا كان لنا أن نتحرك على نحو فعال للتخفيف من هذا البلاء المرعب وإزالته. وإن عرض المشكلة على هذه الجمعية وإجراء هذا النقاش المفتوح هما بالتأكيد خطوتان ايجابيتان باتجاه توليد الإرادة السياسية المطلوبة في المجتمع الدولي. ويوفر تقرير الأمين العام حافزا اضافيا لزيادة الوعي الدولي.

ويبقى علينا، نحن الدول الأعضاء، القيام ببذل قصارى جهدنا لتهميش استخدام الألغام البرية وذلك بهدف إزالة "بذور الموت" هذه، في نهاية المطاف. وهكذا أود، مع المجازفة بأن أبدو واقعا في التكرار، أن أحث جميع الدول الأعضاء على أن تسعى جاهدة الى تقديم تعاونها الكامل لأنشطة إزالة الألغام بموجب الولاية التي حددتها الجمعية العامة. ومن جانبنا بمقدوري أن أؤكد للجمعية العامة بأن تايلند ستكون عند حسن ظنها.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن الأمين العام في تقريره بشأن البند ٧٠ من جدول الأعمال، الوارد في الوثيقة A/50/701، والمؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، يعلن أن:

"الألغام البرية هي، في الحقيقة، سلاح من أسلحة الدمار الشامل البطيء إذ أنها تقتل أو تشوه عشوائيا أعدادا ضخمة من بني البشر على مدى فترة زمنية طويلة". (A/50/701، الفقرة ٥)

لا يمكن أن يوجد تعريف مناسب أو محزن أكثر.

تؤدي الألغام البرية الى التشويهات والموت ـ ليس فقط أثناء الصراعات بل بعد انتهاء هذه الصراعات ـ وتترك آثارا مدمرة على الدول بأكملها وتعيق أعمال التعمير وعودة الأوضاع الطبيعية الى مجراها. فالألغام البرية لا تتقيد باتفاقات السلام، أو اتفاقات وقف إطلاق النار؛ إنها في حرب دائمة ضد كل شيء وضد كل إنسان.

فهناك ما يزيد عن ١١٠ ملايين لغم بري منتشرة في ٦٤ بلدا - كلها تقريبا من البلدان النامية. وهناك ما بين مليونين و ٥ ملايين لغم بري تزرع كل سنة. وبالاضافة الى تلك الألغام المزروعة، هناك ما بين ١٠٠ مليون و ١٥٠ مليون لغم بري توجد في المخازن.

وبالنظر الى الزيادة الكبيرة في عدد الصراعات الداخلية التي وقعت في السنوات الأخيرة، اتخذت مشكلة الألغام البرية بعدا جديدا، وازداد عدد الأشخاص الذين يبتلون بالآثار العشوائية لهذه الألغام. وفي العقدين الماضيين زرع ما يزيد على ٦٥ مليون لغم بري خلال الصراعات الداخلية.

ووفقا للتقارير الصادرة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية تسبب الألغام هلاك أكثر من ٨٠٠ شخص شهريا. ومعظم هؤلاء من المدنيين، مثل المزارعين والنساء والأطفال. كما يتعرض آلاف آخرون للاصابات أو التشويه. ولذلك فإن إزالة الألغام البرية ضرورة حتمية. وهي تتطلب جهدا كبيرا، ويتعين التغلب على الصعوبات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

إن كل لغم يحقق للبائع ربحا يتراوح ما بين ٣ دولارات الى ١٥ دولارا يحمل البلد المنكوب تكاليف إزالة تتراوح ما بين ٣٠٠ و ١ ٠٠٠ دولار. وبالتالي، فإن إزالة الألغام المزروعة بالفعل، والبالغ عددها ١١٠ ملايين لغم، ستكلف ما يتراوح بين ٣٣ بليونا الى ١١٠ بلايين من الدولارات. وهذا لا يشمل الأضرار الدائمة التي يتعرض لها البشر - الموت وبتر الأطراف - أو التكلفة الضخمة للمعالجة الطبية، والأطراف الصناعية والعلاج التأهيلي. ويقدر أن أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشوهين أو المبتورة أطرافهم بحاجة الى أطراف صناعية.

ويمكن ايضاح البعد الحقيقي للمشكلة بحقيقة أنه لو أوقف انتشار الألغام البرية في عام ١٩٩٦، واستمر المعدل الحالي للإزالة وتوفير الأموال لهذا الغرض، فإن إزالة الألغام من على وجه الأرض ستستغرق أكثر من ١٠ قرون.

وأود أن أشير بإيجاز الى تقرير الأمين العام عن "تقديم المساعدة في إزالة الألغام" (A/50/408)، المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ - وبوجه خاص الى الفصل الخامس، المعنون "الاجراءات المتصلة بإيجاد حل سياسي"، الذي ورد فيه:

"لم تجر إلا إزالة نحو ١٠٠ ٠٠٠ لغم بري خلال السنة الماضية، في حين زرع ما بين مليوني وخمسة ملايين لغم بري جديد. وتؤكد هذه الأرقام أن هذه المشكلة ليست مشكلة ثابتة، وإنما أزمة إنسانية متنامية بسرعة. وهي تبين أيضا أن عملية إزالة الألغام، وإن جرت بالوتيرة السريعة التي يؤمل في تحقيقها، فهي لن تحل المشكلة. ومما له نفس القدر من الأهمية مضاعفة وتضافر الجهود السياسية الرامية الى وقف زيادة انتشار الألغام البرية". (A/50/408، الفقرة ١٠٠)

ومن الواضح أنه سيكون من المستحيل حل المشكلة العالمية للألغام البرية ما لم نوقف انتشارها. وتتمثل الطريقة الأفضل والأكثر فعالية لتحقيق هذا الهدف في الحظر الكامل لانتاج جميع أنواع الألغام الأرضية ولاستخدامها ونقلها. وفي هذه الأثناء، وريثما يتم التوصل الى هذا الحظر، لن يكون الوقت حليفنا.

وفي هذه الأونة، نرحب بجميع التدابير الرامية الى إبطاء انتشار الألغام البرية. وعلى الصعيد الداخلي، تبذل كل دولة، في ممارستها لسيادتها، كل ما في وسعها في نطاق مواردها المحدودة وبما يتوفر لديها من تكنولوجيا. ومع ذلك، فإن أبعاد وطبيعة المشكلة تتطلب اقامة التعاون الدولي الفعال بأسرع ما يمكن.

ونرى أن إنشاء الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في إزالة الألغام خطوة ايجابية. ويتوقع المجتمع الدولي زيادة التبرعات السخية لهذا الصندوق، ويتوق بشكل خاص الى أن يرى إسهامات كبيرة من الذين حققوا أرباحا من التجارة بالألغام البرية ويتحملون بالتالي، بأقل ما يقال، المسؤولية الأخلاقية في هذا الصدد.

ويتعين على هذه المنظمة أن تضطلع بدور أكثر فعالية ونشاطا لمساعدة البلدان المتضررة. ويجب أيضا أن تقوم بتنسيق الجهود مع المنظمات الاقليمية القائمة بالفعل بتنفيذ مهام في هذا الصدد. ولكن يتعين عليها في المقام الأول أن تشجع بجلاء ونشاط التوصل الى الحل الأعمق للمشكلة: أي الحظر الكامل لانتاج جميع أشكال الألغام البرية ولاستعمالها ونقلها.

السيد اندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن هذا المحفل على علم بالأرقام المرتبطة بالأزمة العالمية للألغام البرية المضادة للأفراد - التي يتراوح عددها ما بين ٨٥ مليونا و ١١٠ ملايين من الألغام البرية منتشرة في ٦٤ بلدا.

وإبرام اتفاق السلام مؤخرا في دايتون بأوهايو، تزداد معرفتنا لبلدين من تلك البلدان - البوسنة والهرسك وكرواتيا - ولأزمة الألغام البرية فيهما. ومما حجب الحجم الحقيقي لمشكلة الألغام في هذين البلدين استمرار الصراع، الذي نأمل اليوم في انتهائه.

ويقدر عدد الألغام في البوسنة وكرواتيا بـ ٦ ملايين لغم بري. وتمثل أدوات القتل الخفية هذه خطرا كبيرا على حفظ السلام الذين يتم وزعهم حاليا. ففي الفترة الواقعة بين نيسان/ابريل ١٩٩٢ وحزيران/يونيه ١٩٩٥، أودت انفجارات الألغام البرية في هذين البلدين بحياة ٢٠ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وجرحت ٢٠٤ أشخاص. وعلاوة على ذلك، يتعرض ملايين من اللاجئين للخطر لدى عودتهم الى منازلهم. وقد آن الأوان لقيام المجتمع الدولي بعمل لمعالجة هذه المشكلة.

وفي الوقت الذي تسبب فيه الألغام البرية تشويه أو قتل أشخاص يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٢٦ في كل عام في مناطق مثل يوغوسلافيا السابقة، فإن تخليص العالم من هذه الأسلحة في المعدل الحالي للإزالة قد يستغرق آلاف السنين وآلاف الملايين من الدولارات. ولكن لا ينبغي لضخامة المهمة أن تثنينا عن القيام بالجهد. فهذه الأعداد، المخيفة بالفعل، تستدعي القيام بالعمل أيضا. وأي محفل للاستجابة الى هذا النداء أفضل من الأمم المتحدة التي آلت على نفسها بموجب ميثاقها أن تنقذ

"الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"؟

وما برحت الولايات المتحدة ناشطة في الكفاح العالمي لمنع وقوع اصابات في صفوف المدنيين من جراء الألغام البرية. وقد استجبنا على ثلاث جبهات: تقديم التوعية بالألغام والتدريب على إزالة الألغام للدول المتضررة؛ وإجراء بحوث على تكنولوجيات جديدة لتحديد مواقع الألغام وإزالتها؛ ومنع الانتشار العشوائي والاستخدام غير المسؤول للألغام البرية في المستقبل.

وتوفر الولايات المتحدة حاليا المساعدة لبرامج إزالة الألغام في ١٢ بلدا في ثلاث قارات. وندعم جهود إزالة الألغام في أفغانستان وأنغولا وكمبوديا وموزامبيق، حيث نعمل بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة. كما أننا نقدم المساعدة لجهود إزالة الألغام في أريتريا واثيوبيا وناميبيا ورواندا ونيكاراغوا وهندوراس وكوستاريكا. وسنبدأ قريبا بتقديم المساعدة للاوس. وقد بلغ مجموع المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة لإزالة الألغام على المستوى العالمي أكثر من ٤٦ مليون دولار خلال عام ١٩٩٥.

وهدف برامج المساعدة الإنسانية التي تنفذها الولايات المتحدة إنشاء قدرة محلية دائمة لإزالة الألغام، بالعمل بشكل وثيق مع السلطات الحكومية على المستويين المحلي والوطني. ويستفيد السكان المحليون مباشرة من تطهير الحقول لزراعة المحاصيل، والطرق لتيسير السفر، والهياكل الأساسية اللازمة للتأهيل. كما أنهم يكسبون الثقة بحكوماتهم، التي تعمل بنشاط على حل مشكلة الألغام البرية. ويمثل تحقيق هذا الاستقرار الاقليمي هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة.

وخلال العام الماضي، خصصت الولايات المتحدة ١٠ ملايين دولار لبحوث وتطوير تكنولوجيا جديدة لتحديد أماكن الألغام البرية ولتدميرها. وقد قامت وزارة الدفاع في الولايات المتحدة مؤخرا بإجراء تجارب ميدانية على ٣٠ قطعة جديدة من المعدات التي أسفرت بحوثها عنها. ومع أنه لا يزال من السابق للأوان أن نتنبأ خلال القيام بالعمل بإطار زمني، فإننا على ثقة بأن هذا البرنامج سيوفر أدوات جديدة للاستخدام في أرجاء العالم في المستقبل القريب.

وتلتزم الأمم المتحدة أيضا بحظر انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد واستعمالها على نحو عشوائي وغير مسؤول. ولقد أكد الرئيس كلينتون في خطابيه أمام الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤، وأيضا في تشرين الأول/أكتوبر، على الأولوية العليا لهذا الجهد الذي تبذله الولايات المتحدة، ودعا إلى القضاء على هذه الأسلحة في نهاية المطاف. ويسرنا أن نسمع وفودا عديدة تؤكد مجددا هذه الدعوة اليوم.

وكخطوة أولى نحو ذلك الهدف المتمثل في القضاء النهائي على الألغام البرية المضادة للأفراد، أقدمت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ على وقف اختياري من طرف واحد لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. ولقد اتخذت الجمعية العامة في العامين الأخيرين قرارات بتوافق الآراء كانت الولايات المتحدة قد عرضتها، وهي قرارات تدعو الدول إلى اعتمادها وقفا اختياريا لصادرات الألغام البرية المضادة للأفراد. ولقد شارك ١١١ بلدا في قرار مشابه هذا العام واتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء. ويوجد حتى الآن ما يزيد على ٢٥ دولة، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، اعتمدت وقفا اختياريا لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد.

ولقد أودعت الولايات المتحدة في آذار/مارس صك تصديقها على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، مما كفل أن تكون طرفا كاملا في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في فيينا في أيلول/سبتمبر. إلا أن ما نأسف له أشد الأسف هو أن الوفود التي حضرت المؤتمر لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل رئيسية لتعزيز القيود الواردة في بروتوكولات الألغام البرية، فتعطل المؤتمر. ومع ذلك، أحرز تقدم، وتحدونا ثقة بأنه سيتم التوصل إلى توافق الآراء الضروري وذلك عندما ينعقد المؤتمر من جديد في كانون الثاني/يناير. ولقد أقدمت الولايات المتحدة، دعما لهذا الهدف، على المشاركة في تقديم قرار اللجنة الأولى بشأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وهو القرار الذي قامت حكومة السويد بعرضه.

إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وضعتا برنامجا متعدد الأطراف لمراقبة الألغام البرية المضادة للأفراد بغية تنظيم انتاج هذه الأسلحة ونقلها وتخزينها. ومن شأن المبادرة أن تكمل الجهود التي نبذلها والمتعلقة باتفاقية الأسلحة التقليدية.

ومع ذلك، فإن جميع هذه الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة ليست كافية. فحجم المشكلة التي تواجهنا يتطلب قيام المجتمع الدولي بأسره بعمل واسع النطاق ومنسق وهو يتطلب قيام تعاون بين الدول التي تقع ضحية للألغام البرية، والحكومات المانحة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

وحجر الزاوية لهذا الجهد التعاوني كان الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام الذي عقد برعاية الأمم المتحدة في جنيف في تموز/يوليه الماضي، والذي كان لي شرف حضوره. فلقد اجتمع ممثلون من ٩٧ دولة، و ٣١ منظمة غير حكومية، و١٦ وكالة تابعة للأمم المتحدة، و ١١ منظمة حكومية دولية لمناقشة حلول لمشكلة الألغام البرية. وبيّن المؤتمر أن الجهود العالمية أسفرت عن جمع مبلغ ٨٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لإزالة الألغام وبرامج التوعية بوجود الألغام، وقام بجمع ٢٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام، وما يزيد على ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة للقدرة الاحتياطية على إزالة الألغام. وقد ولد هذا الحدث وعيا بوجود المشكلة وأرسى نهج التعاون المطلوب في المستقبل. وحسبما قال الأمين العام بطرس بطرس غالى في ذلك الاجتماع، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات معينة وملموسة للتصدي "للحالة التي لا تطاق الناجمة عن انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد".

إن القرار بالمساعدة في إزالة الألغام، وهو القرار المعروض علينا اليوم، يكمل المبادرات التي اتخذتها الولايات المتحدة وغيرها، ويكمل الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام في إظهار زيادة التعاون العالمي. ونحن نشيد بالأمم المتحدة على العمل الذي تقوم به. والمطلوب على نحو عاجل وضع برامج إضافية للمساعدة في إزالة الألغام بغية إزالة مخلفات الحرب القاتلة هذه. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا من أجل التصدي لهذه المشكلة المروعة. ويسرني إذن أن أؤكد أن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا كاملا هذا القرار بالمساعدة في إزالة الألغام، باعتبارها مشاركة أصيلة في تقديمه.

السيد فضل الرحمن (باكستان): أود أولا أن أشكر سعادة الأمين العام على تقريره الشامل عن تقديم المساعدة في إزالة الألغام. فالتقرير يحتوي على عناصر أساسية تعزز جهودنا الرامية إلى تناول جميع المسائل المتعلقة بإزالة الألغام.

ومما يثلج صدورنا أن نعلم أن ثمة وعيا متزايدا لدى أعضاء المجتمع الدولي بحدة وضخامة المخاطر التي يسببها استخدام الألغام البرية على نحو يخلو من الشعور بالمسؤولية. وقد بين الأمين العام في تقريره بشكل صحيح جدا أن الألغام البرية لا تفتك بالأفراد فقط، وإنما تدمر دولا بأسرها لأنها تعوق استعادة الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

إن الأبدان تقشعر لدى قراءة الحقائق المتعلقة باستخدام الألغام البرية استخداما عشوائيا بلا تمييز. فقد بُثّ أكثر من مائة وعشرة ملايين لغم بري في أنحاء مختلفة من العالم، ويقتل في كل شهر أكثر من ثمانمائة شخص معظمهم من المدنيين الأبرياء بسبب الألغام البرية. وعدد الأشخاص الذين يصابون بتشويه وعاهات بدنية أكثر حتى من ذلك.

وهذه الأرقام ليست أرقاما مجردة بالنسبة إلى باكستان. فقد خبرنا بأنفسنا الخراب الذي تحدثه الألغام البرية المبثوثة بصورة عشوائية. ويوجد ما يقدر بعشرة ملايين لغم مبثوث في مختلف أنحاء أفغانستان. وعولج في مرافقنا الطبية آلاف اللاجئين الأفغان الذين شوّهتهم هذه الألغام. وتقوم باكستان بمعالجة هؤلاء الضحايا وإعادة تأهيلهم، وما زلنا أيضا نستضيف عددا كبيرا من اللاجئين لأن الألغام تشكل تحديات خطيرة أمام عودة هؤلاء اللاجئين بأمان إلى وطنهم.

وإن إزالة الألغام البرية شرط أساسي لإصلاح البلد وتعميره. ولذلك، فإن إزالة الألغام عملية إصلاح للبنية تمكن المجتمع من العودة إلى حياته العادية.

مما يطمئننا أن نعلم أن خطوات اتخذت في السنوات القليلة الماضية لتخفيف حدة مشكلة الألغام الأرضية، لا سيما الجانب الإنساني منها. فقد عينت الأمم المتحدة استراتيجية لاتباع نهج متكامل إزاء معالجة مشكلة الألغام البرية، وأنشئ صندوق تبرعات استئماني لتقديم الأموال لعمليات الطوارئ، ولتكملة التبرعات والمنح التي تقدمها الدول الأعضاء لعمليات إزالة الألغام، وعقد مؤتمر دولي بشأن إزالة الألغام في شهر تموز/يوليه الماضي، وكانت هذه هي أول مرة يناقش فيها هذا العدد الكبير من السياسيين والخبراء من مختلف أنحاء العالم مسألة الألغام البرية بجميع أبعادها. والحقيقة أن هذا المؤتمر الذي ضم نحو مائة وستين منظمة دليل على تزايد الوعي بأزمة الألغام البرية. وعقدت في هذا المؤتمر تبرعات للصندوق تزيد على عشرين مليون دولار أمريكي. وبهذا التمويل سيصبح الصندوق الآن عاملا بصورة تامة. وما زالت الجهود تبذل لتخفيف المعاناة عن ضحايا الألغام المبثوثة بصورة عشوائية غير أن عملية إزالة الألغام متأخرة عن تحقيق أهدافها. ففي العام الماضي أزيل مائة ألف لغم فقط. وإذا سارت العملية بهذا المعدل فسوف نستغرق أكثر من ألف سنة لإزالة الألغام البرية الموجودة والبالغ عددها مائة وعشرة ملايين لغم.

وهناك سؤالان في محلهما يقفزان إلى الذهن: لماذا هذا البطء، وهل يمكن التعجيل بالعملية؟ والأسباب البديهية لبطء العملية في قلة المال والقدرة المحدودة جدا للدول المنكوبة على إزالة الألغام، والتكنولوجيا البدائية للكشف عن الألغام وإزالتها. وفوق ذلك كله قلة التعاون الفني الدولي. غير أن المشاكل ليست مستعصية على الحل، ويمكن التغلب عليها بالتخطيط الموضوعي.

لقد اعترف الأمين العام في تقريره بأن تكاليف بدء عملية إزالة الألغام غالبا ما تكون باهظة، لأن برنامج إزالة الألغام قد يضطر إلى أن يقوم هو نفسه بإنشاء جميع الهياكل الأساسية اللازمة له تقريبا. ومن سوء الحظ أن معظم البلدان المنكوبة بالألغام لا توجد لديها موارد للقيام بعملية إزالة هذه الألغام. كما أن وجود الألغام يقلل مواردها بتحديده للأرض الصالحة للزراعة إلى أرض بور.

وإن إنشاء صندوق التبرعات الاستئماني يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن الصندوق مصدر تمويل تكميلي لبرامج الأمم المتحدة. فهو يهدف إلى تمويل أنشطة في مجال إزالة الألغام حين تكون الأموال الأخرى غير متوفرة أو غير ميسورة لتعجيل استجابة الأمم المتحدة إلى مشكلة الألغام البرية. وينبغي تقدير المنح والتبرعات خارج إطار الصندوق لتوفير التمويل الكافي لعمليات إزالة الألغام. واقتراح بناء قدرة الأمم المتحدة الاحتياطية على إزالة الألغام هو أيضا اقتراح جيد لزيادة الموارد الموفرة على شكل تبرعات عينية لعمليات إزالة الألغام. ونأمل في أن تقدم تبرعات كبيرة لوضع أشخاص مدربين ومعدات ومرافق أخرى تحت تصرف الأمم المتحدة.

والتمويل لازم لا للعمليات الميدانية فقط وإنما أيضا لإجراء البحوث بغية تحسين التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة في إزالة الألغام. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي الآن جهودا مجددة لتطوير تقنيات لإزالة الألغام تكون مأمونة وسريعة وفعالة الكلفة وأن ينشئ آلية لتشجيع التعاون الدولي في هذا المضمار.

والحصول على التكنولوجيا والتمويل الثابت المتزايد من الأمور الأساسية لتنمية وتعزيز القدرة الوطنية للبلدان المنكوبة بالألغام على إزالة الألغام.

إننا نعتقد بأن من يضعون الألغام البرية يجب أن يتحملوا المسؤولية الرئيسية عن إزالتها وأن الجهات التي أشاعت الفوضى ببثها الألغام بصورة عشوائية لا ينبغي أن يسمح لها بأن تهرب من مكان المذبحة، وإنما يجب إرغامها على دفع ثمن الفوضى التي أحدثتها.

وينبغي أن تقوم العمليات الدولية بإزالة الألغام على أساس هذا المبدأ بدلا من تحميل المسؤولية للبلد المنكوب بالألغام.

إن الألغام ما زالت تبث دون تحديد مواقعها أو تسييجها أو رسم خرائط لها وهذا يعد تحديا للقانون الدولي. فالمشكلة ليست ساكنة. وفي هذا الصدد تنظر الهيئات ذات الصلة من هيئات الأمم المتحدة بصورة جادة في عدة تدابير لمراقبة التسلح ونزع السلاح. ولسنا في حاجة إلى الإسهاب في الحديث عن هذه المسألة. فقد اشتركت باكستان بنشاط في جميع المساعي المتعددة الأطراف لحل هذه المشكلة وسوف تظل تفعل ذلك.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ قرارا أكدت فيه قلقها العميق إزاء المشكلة الإنسانية الهائلة التي يسببها وجود الألغام والحقيقة التي مفادها أن عدد الألغام التي تزرع كل سنة يتجاوز عدد الألغام التي يمكن إزالتها في الفترة ذاتها. وفي الحقيقة أزيل ما يقرب من ٠٠٠ ١٠٠ لغم بري خلال السنة الماضية بينما زرع ما بين اثنين وخمسة ملايين من الألغام الجديدة وليست هذه الأزمة ذات النطاق العالمي باقية على حالها؟ إنها تنمو بسرعة كبيرة وعلى نحو باعث على القلق. ويبدو أن إزالة الألغام ذات أهمية كبرى للقضاء على هذه المشكلة. ولكن إزالة الألغام خطيرة ومكلفة وتنفذ بوتيرة بطيئة.

وفي هذا السياق، ينبغي أن نكثف جهودنا وأن نبذل مزيدا من طاقتنا لاستحداث تكنولوجيات إزالة الألغام التي تزيد سرعة وأمان إزالة الألغام دون الزيادة الكبيرة للتكلفة. وإذ قلنا ذلك، نتفق مع الرأي القائل بأن إزالة الألغام وحدها لا يمكن أن تحل المشكلة. ونحن بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود السياسية المتضافرة لوقف زيادة انتشار الألغام البرية وليس السؤال هنا لماذا ينبغي لنا، ولكن كيف يمكننا، وقف انتشار هذه الأسلحة.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شأنها شأن كثير من البلدان الأخرى، إحدى الضحايا التعيسة لهذه الذخيرة غير المتفجرة. لقد تحمل بلدنا خلال الحرب منذ عام ١٩٦٤ إلى ١٩٧٣ معارك برية مكثفة ومطولة وبعضا من أشد عمليات القصف الجوي عنفا في التاريخ العالمي. وقد تركت المعارك البرية التي جرت أساسا في أقاليم هوافان، وتشيانغوانغ وتشامباساك وأتابو كمية مذهلة من الذخاير الحربية التي لم تنفجر مثل قذائف الهاون والذخاير والألغام البرية. وتكون القصف الجوي - مليونان من الأطنان - معظمه في إقليمي هوافان وتشيانغوانغ وعلى طول حدودنا الشرقية تقريبا من القنابل العنقودية المضادة للأفراد المعروفة في لاوس "القنابل الصغيرة"، التي كانت مصممة للانفجار عند الاصطدام أو بعد ذلك بوقت قصير. ولكن اعترف عموما أن ٣٠ في المئة من تلك القنابل الصغيرة لم تنفجر، لأن الذخيرة لم تلق وفقا لمواصفات صانعيها.

واليوم وبعد انتهاء الحرب بعشرين عاما لا نزال نشعر بالألم حين نلاحظ أن إلقاء الذخائر الحربية من الجو هو السبب في أغلبية الإصابات والوفيات. وعلى سبيل المثال وفقا لدراسة استقصائية أجراها الفريق الاستشاري المعني بالألغام ومنظمة بريطانية غير حكومية، بلغت نسبة ضحايا الحوادث من الأطفال دون الخامسة عشرة من عمرهم ٤٤ في المائة من مجموع الضحايا في تشيانغوانغ. وواضح أن هذه "القنيبلات" التي لا يزيد حجمها عن حجم كرة التنس تؤخذ خطأ على أنها من لعب الأطفال. وهذا أمر يدعو الى القلق بقدر ما يؤثر على شبابنا تأثيرا مخيفا. ولا يعني افتقارنا الى البيانات إلا أن هذه القنابل الصغيرة أو "القنيبلات" كما نسميها في بلدنا يمكن أن تلقى في أي مكان - بالفعل في كل مكان - في الحقول وفي سفوح الجبال وداخل القرى وعلى الطرق وفي وسط المدن.

ومنذ عام ١٩٧٥ بذلت حكومة لاو كل ما استطاعت بالتعاون والمساعدة من البلدان الصديقة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، من أجل إزالة القنابل التي لم تنفجر. وسجل شيء من النجاح ولكن، توخيا للأمانة، أقول إنه يطل أمامنا الكثير بل والكثير جدا مما يتعين عمله. وفي محاولة من حكومة لاو مؤخرا، وفي ١ آب/اغسطس ١٩٩٥، لإعطاء دفعة قوية للجهود المبذولة لإزالة هذه القنابل وفي سعي مشترك مع برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وقعت على إنشاء صندوق استئماني من أجل إزالة القنابل التي لم تنفجر.

والهدف الواضح للصندوق هو توفير موارد خاصة لبرنامج متماسك لإزالة القنابل التي لم تنفجر، وإذكاء الوعي المجتمعي والقيام بدراسات استقصائية واتخاذ مبادرات أخرى في هذا المجال. وستدير برنامج الإزالة لجنة توجيهية ترأسها حكومة لاو وتمثل فيها الوزارات والمقاطعات المعنية الى جانب ممثلين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. وتتولى وزارة العمل والرعاية الاجتماعية وهي المكلفة باعتبارها الوزارة المسؤولة عن تنسيق برنامج الإزالة وإدارته الشاملة ومراقبته، إعداد خطة عمل سنوية تكون دليلا لجهود الإزالة ولتحديد المناطق التي ينبغي تطهيرها على سبيل الأولوية. ويمكن أن تكون المساهمات من نوعين: أولهما المساهمات غير المخصصة التي تحدد اللجنة التوجيهية استخدامها، وثانيهما المساهمات المخصصة التي تستطيع الجهة المانحة أن تنتقي لها نوعا محددا من الانفاق رهنا بموافقة اللجنة التوجيهية. وسوف يركز الصندوق أنشطته أولا على وضع تقديرات سريعة على مستوى الأمة لمشكلة القنابل التي لم تنفجر. ويجري حينئذ تقدير الاحتياجات الكلية من التمويل ونبدأ، في حدود الأموال المتاحة، بالمناطق ذات الأولوية التي تحددها اللجنة التوجيهية.

ويبدو أن مهمة جعل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية منطقة خالية من هذه القنابل مهمة هائلة غير أننا نود التأكيد هنا على أن بلدنا، على خلاف أماكن كثيرة أخرى، ينعم الآن بالسلام والاستقرار السياسي والأراضي التي ستطهر ستبقى خالية من القنابل. ويحدونا الأمل في أن يقدم المجتمع الدولي للصندوق مساهمات نقدية وعينية كالمعدات والمعونات الغذائية وما الى ذلك حتى يمكن تحويل الهدف من هذا المشروع الى واقع.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية): أكد الاجتماع الدولي الذي عقد في منتصف العام الحالي على مدى اهتمام الأمم المتحدة بمشاكل الألغام. وهنا لا يفوت وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للأمين العام لمبادرته بعقد هذا الاجتماع الذي جاء في إطار سعي الأمم المتحدة الى زيادة الوعي الدولي بمشاكل الألغام وأبعادها المختلفة. ومن دواعي الارتياح أن المشاركة في هذا الاجتماع كانت كثيرة سواء من الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ الأمر الذي دلل على أن المجتمع الدولي ككل يولي أهمية بالغة لمشاكل الألغام التي تعاني منها بلدان كثيرة.

وفي التقرير الوارد في الوثيقة A/50/408 قدم لنا الأمين العام صورة شاملة عن أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة في إزالة الألغام بما في ذلك ما قدمته المنظمة من مساعدات للبلدان التي تعاني من هذه المشكلة. والملاحظ أن الاهتمام في هذا التقرير تركز على البلدان التي تعاني من الألغام نتيجة صراعات داخلية. ولا تعترض بلادي على ذلك، ولكننا نعتقد أن التقرير كان من الممكن أن يكون أكثر شمولا لو استرعى اهتمام المجتمع الدولي الى بلدان أخرى تواجه نفس المشكلة وإن اختلفت مسبباتها. وأشير هنا الى البلدان التي تعاني من الألغام التي زرعت في أراضيها منذ مدة طويلة، وهو ما نبه اليه الأمين العام نفسه حيث جاء في الفقرة ٥٨ من تقريره عن "خطة للسلام" ما يلي:

> "... بناء السلم... يجب أن يعالج المشكلة الخطيرة للألغام الأرضية التي ما زالت عشرات الملايين منها مبعثرة في مناطق القتال الحالية أو السابقة" (A/47/277، الفقرة ٥٨).

والجماهيرية العربية الليبية من البلدان التي تعاني من الألغام القديمة، وقد بدأت معاناتها من هذه المشكلة منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، ففي خلال تلك الحرب كانت الأراضي الليبية مسرحا لعمليات القوى المتحاربة التي شملت زرع مساحات شاسعة بالألغام والكمائن من شتى الأنواع. وقد جاء ضمن دراسة أعدها فريق من المتخصصين تابع للأمم المتحدة ونشرت في الوثيقة A/38/383 "أنه خلال الحملات المختلفة على شمال افريقيا قامت قوات الحلفاء وقوات المحور ببث ملايين عديدة من الأجهزة المتفجرة أغلبها من الألغام". وقد أكدت تلك الدراسة أن تقديرات تلك الأجهزة تتراوح ما بين نحو ٥ ملايين وما يصل الى ١٩ مليونا. ومما هو مدعاة للأسف أن قوات المحور وجحافل دول الحلفاء رحلوا جميعا وتركوا هذه المخلفات وراءهم دون خرائط لمواقعها أو علامات تحدد أماكنها. الأمر الذي ضاعف من آثارها، فراح ضحيتها آلاف من الناس. وعطل وجودها الجهود المبذولة لمقاومة التصحر والتوسع في ميدان التنمية الزراعية. وتؤكد الدراسة دراسات كثيرة منها الدراسة التي أجرتها منظمة أكسفورد للإغاثة في حالة المجاعة (أوكسفام) البريطانية. وقد جاء فيها أن حوالي ٢٧ في المائة من الأراضي الزراعية الليبية المحدودة أصلا غير قابل للاستغلال بسبب الألغام.

وقد قدمت دراسة أخرى أجراها فريق من المتخصصين وردت في الوثيقة رقم (A/49/357/Add.1) لمحة عامة لما منيت به ليبيا من خسائر حيث أكدت أن عدد المتوفين بسبب الألغام بلغ ٦٧٠ ٥ شخصا. ووصل عدد المصابين بعاهات مستديمة ٩٣٥ ٤ شخصا. وتسببت الألغام في القضاء على أكثر من ٩٠٠ ١١ رأس من الماشية. وتتفق هذه المعلومات مع دراسة أخرى أجرتها إحدى الصحف الواسعة الانتشار، وجاء فيها "أن الألغام المدفونة في ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية قضت، حتى عام ١٩٨٣، على حياة ٠٠٠ ٤ شخص وأكثر من ١٢ ألف رأس من الماشية".

لقد واجهت ليبيا ولا تزال تواجه مشاكل كثيرة نتيجة وجود الألغام. فالزراعة يتعذر إنعاشها دون تنظيف الأراضي من الألغام وشق الطرق وبناء السكك الحديدية أصبحا صعبين بسبب كثرتها. وقد حاولت الجماهيرية التصدي لهذه المشاكل ووضعت لهذا الغرض خططا عديدة. ولكن النجاح كان محدودا. وما استخلصناه هو أن التصدي لمشاكل الألغام بالإمكانيات الوطنية المتاحة يواجه مصاعب ضخمة. فالأراضي الملغمة واسعة والخبرة الفنية نادرة. ولا تتوفر معلومات عن أنواع الألغام والخرائط الدالة عليها. ولذلك فإن بلدي يرحب بمساعدة الأمم المتحدة للتخلص من الألغام.

وهنا يجدر بالتذكير بأن أية مساعدة تقدمها الأمم المتحدة في هذا المجال لا يجب أن تكون بديلا عن أن الدول التي زرعت ألغاما في أراضي دول أخرى تظل مسؤولة عن إزالتها وتقديم التعويض عن أضرارها، فهذا المبدأ أقر في محافل دولية وإقليمية عديدة، بما فيها هذه الجمعية ذاتها بموجب قراراتها رقم ٧١/٣٥ و ١٨٨/٣٦ و ٢١٥/٣٧ و ١٦٢/٣٨ و ١٦٧/٣٩، التي أكدت جميعا أن المسؤولية عن مخلفات الحروب، ومنها الألغام، تقع على عاتق الدول التي قامت بزرعها. وأن على هذه الدول أن تقدم المعلومات الضرورية والمساعدة الفنية لإزالة الألغام، وأن تدفع التعويضات عن الأضرار التي ترتبت عليها وتسدد تكلفة إزالتها وتدميرها.

ان تنفيذ قرارات المجتمع الدولي بشأن مخلفات الحروب توليه بلادي أهمية بالغة. ونحن في ليبيا لا ننكر أن عددا من البلدان المسؤولة عن زرع الألغام في أراضينا قد زودتنا بجزء من المعلومات، ولكن ما قدم لنا جاء ناقصا، فالألغام بالعدد الموجود بالأراضي الليبية لا يمكن التخلص منها بقليل من الخرائط كتلك التي زودتنا بها الحكومة الألمانية والحكومة الإيطالية. ولذلك، وكما فعلنا في مناسبات سابقة، فإن بلادي توجه النداء من جديد، نداء الى كل البلدان المسؤولة عن زرع تلك الألغام بأن تبين لنا طريقة زرعها، وأنواعها، وتقديم التقنية المتقدمة للكشف عنها وإزالتها، وحصرا دقيقا لها، بما في ذلك طول حقولها.

فليبيا لم تخلق الظروف التي أدت الى اندلاع الحرب العالمية الثانية حتى تتحمل مآسيها. والبلدان التي أشعلت نار هذه الحرب ونقلتها الى أراضينا هي المسؤولة عما تواجهه بلادنا من مشاكل لا نهاية لها. ولا مفر أمام هذه البلدان سوى أن تتحمل نتائج أعمالها، وهذا يتطلب تنفيذها الكامل لبقية مطالب قرارات الجمعية العامة بشأن مخلفات الحروب، وبخاصة تقديم التعويض المناسب عن أضرارها. واستجابة تلك البلدان الى هذه المطالب ستقابل بترحيبنا وترحيب غيرنا. وأية محاولة للتنصل لن تعفي تلك البلدان من المسؤولية مهما طال الزمن، بل ستترتب عليها مسؤوليات إضافية ستظل باقية طالما بقيت الألغام التي زرعتها جيوشها في أراضينا وتنفجر بين الحين والآخر في كثير من الأبرياء منا.

في بياننا بشأن هذا البند في الدورة السابقة، رحب وفد بلادي بجهود منظومة الأمم المتحدة لإزالة الألغام. ونجدد الآن ترحيبنا بهذا الدور، بما في ذلك المبادرة بإنشاء قاعدة بيانات مركزية لجمع البيانات عن الألغام، وكذلك التوسع في تقديم المساعدة التقنية للتخلص منها. ونحن نعي مدى حاجة الأمم المتحدة الى الموارد. ومن هذا المنطلق تبرعت بلادي للصندوق الاستئماني للمساعدة في إزالة الألغام. وأخيرا، فإننا نعتقد بأن اجتماع جنيف أتاح إقامة صلات أوثق بين المعنيين بالأمر. ولذلك، فإننا نثني على مقترح بأن يعقد في غضون العامين المقبلين اجتماع لتوثيق هذه الصلات ولمتابعة نتائج اجتماع جنيف الأول للمساعدة في إزالة الألغام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة حول هذا البند في هذه الجلسة.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن الجمعية العامة ستتناول البند ٣٨ من جدول الأعمال، المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"، صباح غد، بوصفه البند الرابع للبت في مشروع القرار A/50/L.53.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥